الصراع الألمانى البريطانى حول منطقة جنوب غرب أفريقيا
١٨٨٢ – ١٨٨٤

دكتور سعد زغلول عبد ربه
أستاذ التاريخ الحديث
كلية الآداب ـ جامعة طنطا

The Anglo German Conflict S.A.A Africa.

1882 — 1884.

The conflict between Cermany and Britain was inaugurated in November 1882 when Luderitz wrote to the German Foreign Office that he desried to place his possession in S.W. Africa under the protection of the German Empire.

In February 1883 the German Embassy in London infromed the Foeign Office that Luderitz had asked the protection of the German Empire for his possession in S.W. Africa. The German government enquired whither the British government had exercised any authority in that place, and if so the German government will be glad if the British government do their best and give her protection to German subject in remote parts of the world. The German government received no reply from the British government which was attempting to assert British rights in S ,W . A frica.

In April 1884 the German government notified the British government that the settlement of Luderitz was under the protection of the Gernen Empire. The Cape government began to take possession of the lands around Angra Pequena. This deed infuried Bismarck who sent an ultimatum to the British government that he will change his policy towards the Egyptian question if the British government did not change its policy towards the German colonial movement.

The British government yielded to the German ultimatum, declared its consent to the German advertment, and the negotiation began to settle the question. The British government welcomed Germany as a neighbour to its. possessions in S. W. Africa.

Dr. S.Z . A bdrabou

يرجع الصراع الألمانى البريطانى فى جنوب غرب أفريقية إلى السادس عشر من نوفمبر سنة ١٨٨٢ عندما أخطر لودريس (١) Lude ritx وزارة الخارجية الألمانية بأنه على وشك إرسال سفينة بضائع إلى مكان يقع على الساحل الغربى لأفريقية لا يزال يقع تحت سيطرة الزعماء الأفريقيين ، وقد منح المشرف على تلك التجارة السلطة الكاملة لعقد اتفاقيات مع الوطنيين لضمان إحتكار التجارة ، ووضع اليد على قطعة من الأرض لإنشاء مصنع عليها . وبين أن عدم تعقيد الأمور بالنسبة له يتطلب الحصول على حماية الحكومة الألمانية فور الحصول على التعاقدات من الوطنيين واستفسر عن الظروف التى يمكن تحتها الحصول على تلك الحماية . وغرض تقديم شهادة بمركزه المالى ، والتوجه إلى وزارة الخارجية الألمانية لإعطاء مزيد من التفصيلات عن مشروعه(٢) .

استدعت وزارة الخارجية الألمانية لودريتس فى العشرين من يناير سنة ١٨٨٣ لشرح مطالبه . وكانت مطالب لودريتس تتركز فى المطالبة بالحماية العامة التى تسمح الدولة بمدها لتشمل الرعايا الألمان الذين يعيشون فى الخارج . وقد طلب لودريتس وضع المنطقة التى سوف يحصل عليها تحت الإشراف القضائى لأقرب قنصلية ألمانية ، وأن تزور السفن الحربية الألمانية المنطقة فى فترات متقطعة . ولم يكن ذلك الطلب جديداً على الحكومة الألمانية فقد تعود المستشار الألمانى بسمارك منح الحماية القنصلية للتجار الألمان الموجودين فى الخارج فى أراض غير محتلة من دولة أجنبية . وعلى هذا الأساس أخطرت وزارة الخارجية الألمانية لودريتس أن بسمارك يوافق على طلباته ، ولكن الأمر يتطلب الحصول على بعض المعلومات من الحكومة البريطانية قبل إعطائه إجابة نهائية(٣) .

أرسلت الحكومة الألمانية فى الرابع من فبراير سنة ١٨٨٣ مذكرة إلى هربرت بسمارك القائم بالأعمال الألمانية فى لندن شرحت فيها مشروع لودريتس وطلباته . وقد ذكرت تلك المذكرة أن الحكومة الألمانية لا تعارض فى الموافقة على طلبات لودريتس ، ولكن المستشار الألمانى بسمارك يرغب فى إخطار الحكومة البريطانية بمشروعاته على إحتمال أن البريطانيين ربما كانوا يمارسون نفوذ السيادة فى تلك المنطقة ، أو يرغبون فى فرض الحماية البريطانية عليها . وأن الحكومة الألمانية تحتفظ

لنفسها بحق إضفاء الحماية الألمانية عليها إذا كانت المنطقة تقع خارج منطقة النفوذ البريطانى أو نفوذ دولة أخرى صديقة(٤) .

وقد أوضحت الحكومة الألمانية فى مذكرتها أن إضفاء الحماية الألمانية على المشروع الذى قدمه لودريتس هو عمل روتينى يمنح لجميع المواطنين الألمان الذين لهم مصالح فى الخارج ، وأن الحكومة الألمانية ليس لديها أية مطامع استعمارية فى ما وراء البحار ، وخاصة فى منطقة المصالح البريطانية فى جنوب أفريقية . كما أعربت الحكومة الألمانية عن سرورها لو قامت الحكومة البريطانية بمد حمايتها الفعالة على المستوطنين الألمان فى تلك المنطقة(٥) .

النتيجة التى ترتبت على تلك المذكرة كانت مضللة بدرجة كبيرة فقد أعطت تأثيراً بأن الحكومة الألمانية تعارض الفكرة الاستعمارية ، وبقى ذلك التأثير طالما لم يحدث ما يناقضه . وفى الواقع فقد خدعت تلك المذكرة كلا من منستر Miinster السفير الألمانى فى لندن ولورد جرانفيل Granville وزير الخارجية البريطانية عن النوايا الحقيقية لبسمارك . وعلى أساس تلك الفكرة نجد أن منستر يستشهد بتلك المذكرة على أن معارضته للاستعمار الألمانى يتفق مع سياسة المستشار الألمانى بسمارك(٦). وقد اعترف هربرت بسمارك فيما بعد للورد جرانفيل بأن وجهة النظر الألمانية لم تكن واضحة كما ينبغى(٧) .

وقد رد السير جوليان بونسيفوت Julian Puncefote على هربرت بسمارك مبيناً أن الحكومة البريطانية إذا كانت لا تستطيع حماية مستوطنة لودريتس « فان الحكومة الألمانية يمكنها عمل جهدها بنفس الدرجة التى تقوم بها بمد حمايتها على رعاياها فى المناطق البعيدة من العالم ، ولكن بدون أقل تصور فى أنه يمكنها الحصول على موقع قدم لها فى جنوب أفريقية»(٨). وقد أبرق منستر مبيناً لحكومته «أن بونسيفوت قد أعرب عن سروره لو أن بريطانيا فى موقف يسمح لها بمد حمايتها على المستوطنين الألمان المقيمين فى تلك المنطقة »(٩) .

حول سير جوليان بونسيفوت المذكرة الألمانية إلى وزارة المستعمرات فى ١٢ فبراير(١٠). وقد ردت الحكومة البريطانية على المذكرة الألمانية فى ٢٣ فبراير

ذاكرة أن حكومة مستعمرة الرأس لها منشئات على طول الساحل ، ولكن لا توجد معلومات دقيقة عن المكان الذى سوف ينشأ فيه المصنع الألمانى ، وبسبب ذلك لا يمكن إعطاء رأى عما إذا كانت السلطات البريطانية تستطيع إضفاء حمايتها على المستوطنة الألمانية . وإذا كانت الحكومة الألمانية تستطيع إعطاء المعلومات المطلوبة فعليها تقديمها إلى حكومة مستعمرة الرأس مع طلب موافاتها بتقرير عن المدى الذى تستطيع تلك الحكومة الاستجابة فيه للمطلب الألمانى(١١) . وقد أرسل منستر رد وزارة الخارجية البريطانية إلى حكومته فى السادس والعشرين من فبراير سنة ١٨٨٣ ولم ترد الحكومة الألمانية على استفسار الحكومة البريطانية كما لم تتخذ أى إجراء دبلوماسى فى الموضوع حتى شهر سبتمبر . وقد علل بسمارك سبب ذلك التأخير بأنه بسبب المرض(١٢) .

عاود لودريتس الاتصال بوزارة الخارجية الألمانية فى أغسطس سنة ١٨٨٣ مستفسراً عما إذا كانت الحكومة الألمانية سوف تعترف بحقوقه التى أعلنها ، وعما إذا كانت مستعدة لحماية منشآته التجارية التى أنشأها عند ميناء أنجرا بكوينا Angra Pequena . وقد أبلغ بوجانوفسكى وكيل وزارة الخارجية الألمانية لودريتس أنه فى استطاعته كمواطن فى الإمبراطورية الألمانية الاعتماد على الحماية التى تستطيع الإمبراطورية إضفاءها على مواطنيها . وقد تبين بوجانوفسكى أن لودريتس قد إشترى قطعة أرض ولكنه لم يحصل على حقوق السيادة ، وعلى هذا الأساس فان الحماية التى يطلبها لودريتس لن تلق معارضة لأنها كانت مطلوبة ضد الوطنيين المعادين . وقد فكر بوجانوفسكى فى أن لودريتس يمكنه القيام بذلك الأمر بنفسه ، ولكن الأميرالية الألمانية قد تكون راغبة فى إرسال إحدى سفنها إلى المنطقة من وقت إلى آخر إذا كانت المشكلة تتطلب معاقبة إحدى القبائل المعادية . وقد بين لودريتس أنه لا يخشى القبائل الوطنية ، ولكنه يخشى أن يقوم البريطانيون بمهاجمة حقوقه فى المنطقة . ودلل على صحة اعتقاده بأن سبنس Spence وهو أحد التجار البريطانيين المقيمين فى أنجرا بكوينا يضع العراقيل أمامه . وكان لودريتس يأمل فى طرده من تلك المنطقة ، ويرى أن تقوم الحكومة الألمانية بالتوصية عند القنصل الألمانى فى مدينة الرأس للقيام بذلك العمل(١٣) .

كتب بوجانوفسكى تقريراً بنتيجة مقابلته للودريتس ، وقد علق بسمارك على ذلك التقرير قائلا « إذا كان لودريتس قد إشترى حقوق السيادة فان مثل تلك الحقوق تنتقل إلى لودريتس كسيد لمنطقة أنجرا بكوينا وليس للإمبراطورية الألمانية . وإذا لم تكن بريطانيا تمتلك المنطقة فإن السيادة عليها تبقى فى يد الزعماء الأفريقيين أو فى يد لودريتس وليس فى يد الإمبراطورية الألمانية » . أما فيما يتعلق بطلب لودريتس حماية الحكومة الألمانية فقد علق بسمارك على ذلك بقوله « نحن نحاول دائماً أن نحمى ما حصل عليه ما دام مواطناً ألمانياً » . ووافق على أن تقوم الأميرالية الألمانية بارسال إحدى سفن الأسطول الألمانى إلى أنجرا بكوينا من وقت إلى آخر كما وافق على توصية القنصل الألمانى فى مدينة الرأس ولكنه أصر على رفض طلب لودريتس الخاص بطرد التاجر البريطانى المقيم فى أنجرا بكوينا . وطالب بأن تكون علاقات لودريتس بالسلطات البريطانية علاقات حسنة(١٤) . وقد أصدر بسمارك فى ١٥ أغسطس تصريحاً صحفياً خاصاً بأنجرا بكوينا أعلن فيه أنه يرغب فى التأكيد أن منشأة لودريتس يمكنها الاعتماد على حماية الحكومة الألمانية ما دامت تصرفاتها لا تتعارض مع حقوق الآخرين(١٥) .

أرسلت الحكومة الألمانية فى ١٨ أغسطس تعليماتها إلى ليبرت Lippert القنصلى الألمانى فى مدينة الرأس بأن بسمارك قد وافق على طلب الحماية الذى قدمه لودريتس ما دام ذلك الطلب لا يتعارض مع حقوق الآخرين . وطلبت منه مساعدة لودريتس بنصائحه ومنحه الحماية القنصلية(١٦) . ولم تلبث الحكومة الألمانية أن عاودت الاتصال بالحكومة البريطانية فقدم فون بليسين von Plessen فى ١٠ سبتمبر سنة ١٨٨٣ مذكرة إلى وزارة الخارجية البريطانية طلب فيها معرفة ما إذا كانت الحكومة البريطانية قد أعلنت سيادتها على أنجرا بكوينا ، وإذا كان الأمر كذلك فعلى أى أساس تم ذلك الإعلان . كما طلب بصفة غير رسمية معرفة رأى الحكومة البريطانية فى تصرفات لودريتس ، وما إذا كان هناك إعتراض على تلك التصرفات من جانب الحكومة البريطانية . وبمجرد إستلام وزارة الخارجية البريطانية للمذكرة الألمانية كتبت لوزارة المستعمرات البريطانية تخطرها بالمذكرة الألمانية . وطلبت منها موافاتها بالرد عليها(١٧) .

أخطرت وزارة المستعمرات وزارة الخارجية البريطانية بأن سكانلين Scanlen رئيس وزراء مستعمرة الرأس قد طرح بعض الأسئلة المتعلقة بالمنطقة ، و استفسرت من وزارة الخارجية عما إذا كانت قد أخطرت السفارة الألمانية بعدم وحود مطالب أو حقوق قضائية بريطانية فى المنطقة ، ونصحتها بعدم التصريح بذلك فى الوقت الحاضر(١٨) . ولم تكن وزارة الخارجية البريطانية حتى ذلك الوقت قد ردت رسمياً على السفارة الألمانية .

كان سكانلين موجوداً فى بريطانيا فى ذلك الوقت ، وبقى بها حتى شهر يناير سنة ١٨٨٤ . وكان منزعجاً من النشاط الألمانى فى أنجرا بكوينا . وحاول الضغط على الحكومة البريطانية لاتخاذ بعض الخطوات فى الموضوع . وقد بين سكانلين لسير روبرت هربرت وغيره من البريطانيين المشتغلين بالسياسة أن المنطقة الواقعة بين رأس فريو C.Frio الواقعة على الساحل الغربى لأفريقية وخليج دلجوا Delagoa الواقع على الساحل الشرقى لأفريقية يجب أن تكون منطقة نفوذ لمستعمرة الرأس ، وأن تنصح جميع الدول الأوربية برفع أيديها عن المنطقة . وقد وافق سير روبرت هربرت على تلك الفكرة(١٩) .

أبطأت وزارة الخارجية البريطانية فى الرد على الحكومة الألمانية ، وقد أدى هذا الإبطاء إلى نفاذ صبر المستشار الألمانى بسمارك ، وزار منستر وزارة الخارجية البريطانية وقدم مذكرة رسمية بدلا من المذكرة الشفهية مطالباً بالرد على الاستفسار الألمانى (٢٠) .

إقترحت وزارة المستعمرات البريطانية على وزارة الخارجية فى ٢١ نوفمبر سنة ١٨٨٣ نقاط الرد على السفير الألمانى . وأخطر جرانفيل وزير الخارجية البريطانية منستر فى نفس اليوم « بأنه على الرغم من أن حكومة صاحبة الجلالة البريطانية لم تعلن سيادتها على كل المنطقة بل على بعض منها مثل خليج والفش walfieh Bay وجزر أنجرا بكوينا فانها ترى أن أى إدعاء بحقوق السيادة أو الحقوق القضائية بواسطة إحدى الدول الأجنبية فى المنطقة الواقعه بين الحدود الجنوبية لمنطقة السيادة البرتغالية عند خط عرض ١٨ درجة جنوبى خط الاستواء وحدود مستعمرة الرأس يعتبر تحدياً على حقوقها الشرعية(٢١) .

إذا نظرنا إلى رد وزارة الخارجية البريطانية على استفسار الحكومة الألمانية يتبين أنه يمثل تراجعاً عما أعلنته من قبل(٢٢). وفى نفس الوقت لم تجب على الاستفسار الألمانى . ففى الوقت الذى أعلنت فيه الحكومة البريطانية إدعاء عاماً غامضاً عن حقوق لها فى المنطقة ، وعزمها على منع الدول الأخرى من الاستيلاء على أجزاء من المنطقة نجد أنها لم تعلن ما إذا كانت المنطقة تخضع لسيادتها أم لا ، بل ولم تعلن أى سند للسيادة يرتكز عليه ذلك الإعلان .

فى هذه المرحلة من مراحل العلاقات الألمانية البريطانية أخطر لودريتس المستشار الألمانى بسمارك فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٨٣ أن ممثله قد إشترى باقى المنطقة الساحلية من جنوب غرب أفريقية الممتدة من نهر أورنج حتى خط عرض ٢٦ درجة جنوبى خط الاستواء(٢٣) . ومعنى هذا أن لودريتس قد حصل فى تلك المرة على مساحة كبيرة من الأرض تعطى وزارة الخارجية الألمانية دافعاً إضافياً للتحرك ، وبداية مرحلة جديدة من الصراع الألمانى البريطانى ، فقد أمر بسمارك فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٨٣ بكتابة مذكرة لتسليمها إلى وزارة الخارجية البريطانية(٢٤) .

وفى تلك المذكرة بحثت وزارة الخارجية الألمانية مشكلة أنجرا بكوينا من جميع الجهات ، كما بحثت إدعاءات الحكومة البريطانية وتصريحاتها السابقة المتعلقة بالمشكلة بالتفصيل . وأن الأوراق الرسمية التى عرضتها الحكومة البريطانية على البرلمان قد أعلنت صراحة أن الأراضى موضوع المشكلة ليست تحت السيادة البريطانية . وتساءلت المذكرة عما إذا كانت الحكومة البريطانية تطالب بأراض واسعة بين نهر أورانج وخط عرض ١٨ درجة جنوبى خط الاستواء وهى منطقة مستقلة فى ذلك الوقت ولا تخضع لأى دولة أجنبية ، وفى هذه الحالة فان الحكومة الألمانية ترى من الأهمية معرفة تحت أى اسم يندرج ذلك الادعاء ، وما هى الترتيبات التى قامت بها بريطانيا هناك لضمان حماية الرعايا الألمان حتى يمكن تخليص ألمانيا من ضمان تلك الحماية بنفسها(٢٥) .

فى هذه المرحلة من مراحل الصراع الألمانى البريطانى حول أنجرا بكوينا تترك وزارة الخارجية البريطانية المشكلة كلية فى يد وزارة المستعمرات فترسل المذكرة الألمانية فى ١٩ يناير سنة ١٨٨٤ إلى وزارة المستعمرات(٢٦) ، ولم تتخذ أى إجراء

فى الموضوع حتى يونيو من نفس العام عندما أخطرت وزارة المستعمرات بالمكاتبات الألمانية المختلفة المتعلقة بالموضوع . وقد أرسل جرانفيل فى الثانى من أكتوبر سنة ١٨٨٤ رسالة إلى هربرت بسمارك يعتذر فيها عن التأخير فى الرد على المذكرة الألمانية ويبرر ذلك بأن مهمة وزارة الخارجية البريطانية فى مشكلة أنجرا بكوينا هى توصيل مكاتبات الحكومة الألمانية إلى وزارة للمستعمرات وتلقى الرد عليها ثم إرساله إلى الحكومة الألمانية . وحاول التخفيف من أثر التأخير فى الرد بأنه يعرف عن طريق هاتزفيلدت وزير الخارجية الألمانية وأمبثيل Ampthill السفير البريطانى فى برلين أن بسمارك لا يوافق على المشروعات الاستعمارية ، بل ويعارض فى حصول ألمانيا على مستعمرات . ولهذا السبب لا يوجد سبب دبلوماسى لقيامه (جرانفيل) بتحريك الموضوع(٢٧) .

كانت الحكومة البريطانية قد طلبت فى أبريل سنة ١٨٨٣ من أمبثيل تحرى صحة الإشاعة التى وصلت إلى علم الوزير البريطانى فى بروكسل من أن شركة على وشك التكوين فى ألمانيا مهمتها إستعمار منطقة غينيا الجديدة(٢٨). وقد رد أمبثيل أنه واستفسر من هاتزفيلدت عن تلك الإشاعة فضحك منها قائلا « إننى أعلم أن البرنس بسمارك يعارض دائماً الرغبة الوطنية فى حصول ألمانيا على مستعمرات ، ولكن إذا ما تغيرت الأمور وأبعدت الحكومة الحالية عن الحكم وتولى الحكم الحزب المؤيد للإستعمار فانه يعتقد أن بريطانيا وفرنسا سوف تبذلان عنايتهما نحو عدم ترك أى منطقة تستطيع ألمانيا ضمها إليها »(٢٩). ولم تمض سوى أيام قليلة حتى كتب أمبثيل إلى حكومته مبيناً أنه قد استفسر من هاتزفيلدت عما إذا كانت الشركة الألمانية التى سبق واستفسر عنها شركة خاصة لا تؤيدها الحكومة الألمانية ، وأن رد هاتزفيلدت كان بالإيجاب ، وأن الحكومة الألمانية ليست لديها أية مشروعات لزيادة الهجرة من المانيا(٣٠) . وقد تكررت هذه التأكيدات فى مكاتبات أمبثيل حتى أنه تكلم فى ٣٠ مايو عن الضجر المتزايد بين الشعب الألمانى بسبب عدم البدء فى سياسة إستعمارية بواسطة بسمارك الذى لم يظهر حتى ذلك الوقت أى ميل لإرضاء الرغبة الألمانية فى الحصول على مستعمرات بعد إرسال نختيجال إلى الساحل الغربى لأفريقية لكتابة تقرير عن المنطقة(٣١) . وإذا وضعنا تقرير أمبثيل الأخير موضع الاعتبار يتبين أنه قد أخطأ فى تصوراته لأن ألمانيا كانت قد أعلنت حمايتها على أنجرا بكوينا فى ٢٤ أبريل

سنة ١٨٨٤ ، وبذلك تكون ألمانيا قد بدأت مرحلتها الاستعمارية فى منطقة جنوب غرب أفريقية بمدة تزيد على الشهر قبل كتابة تقريره الأخير . وهذا يؤدى إلى إيضاح أن السفير البريطانى فى برلين قد فشل فى التعرف على النوايا الحقيقية للحكومة الألمانية أو التأكد من سياستها الإستعمارية . كما أن جرانفيل يتحمل مسئولية عدم الرد على بسمارك وترك الموضوع فى يد وزارة المستعمرات التى فسرت المشكلة على أنها دعوة لبريطانيا لضم تلك الأراضى .

لعبت وزارة المستعمرات البريطانية دوراً كبيراً فى مشكلة أنجرا بكوينا وقد شغلت نفسها كثيراً فى الأشهر الأخيرة من سنة ١٨٨٣ بتأكيد إدعاءاتها فى أنجرا بكوينا . وكان من سوء حظ الحكومة البريطانية أن أثبت بسمارك فى المذكرة التى قدمها منستر إلى وزارة الخارجية البريطانية فى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣ أن الأوراق الرسمية التى قدمتها الحكومة البريطانية للبرلمان البريطانى قد أعلنت بوضوح أن أراضى أنجرا بكوينا تقع خارج حدود السيادة البريطانية(٣٢) .

كانت سياسة الحكومة البريطانيه فيما يتعلق بأنجرا بكوينا حتى خريف سنة ١٨٨٣ هو عدم وجود سيادة أو حقوق لها بالمنطقة ، ولكن ما إن بدأ بسمارك مناقشة الحكومة البريطانية فى سيادتها على المنطقة حتى تحولت سياسة وزارة المستعمرات البريطانية إلى بذل جهود كبيرة لادعاء حقوق لها فى المنطقة : واعتمدت فى ذلك على مذكرة وزارة حكومة مستعمرة الرأس المورخة فى ٣١ أكتوبر سنة ١٨٨٣ التى ذكرت أن الكابتن ألكسندر Alexander قائد السفينة الحربية البريطانية النجمة Star قد أعلن عندما رسا على ساحل أنجرا بكوينا فى سنة ١٧٩٦ ملكيه ملك بريطانيا لعدد من النقاط الموجودة على ذلك الساحل (٣٣) . كما ورد تقرير آخر من مدينة الرأس ذكر أن الكابتن فورسيث Forsyth قائد السفينة الحربية البريطانية فالورس Valorous قد ضم أنجرا بكوينا للتاج البريطانى فى سنة ١٨٦٦(٣٤). وقد ثبت كذب هذين الادعاءين باعلان لورد دربى أن المراسيم الملكية الخاصة التى ضمت جزراً مختلفة إلى مستعمرة الرأس ليس بها أى إشارة إلى الميناء التى ذكرها فورسيث ، ويظهر أن عمل فورسيث لم توافق عليه الحكومة البريطانية(٣٥). وبسبب ذلك الغموض فى الوثائق البريطانية الرسمية فيما يتعلق بملكية بريطانيا لأنجرا بكوينا

استفسرت وزارة المستعمرات من الأميرالية البريطانية عنأعمال السفن الحربية البريطانية التى حدثت من قبل على ساحل أنجرابكوينا(٣٦) . وكان رد الأميرالية غير مشجع فقد أعلنت أن سفينة قد زارت أنجرا بكوينا فى سنة ١٨٥١ ، ولكنها لم تضمها للممتلكات البريطانية وأن سفينة أخرى استولت على جزيرة إيشابو Ichabo الواقعة أمام الساحل فى سنة ١٨٦١ ولكنها لم ترس فى خليج أنجرا بكوينا . أما السفينة الحربية فالورس فقد ضمت عدة جزر أمام الساحل فى سنة ١٨٦٦ ، ولكن فورسيث لم يقم بضم أي قطعة من أرض أنجرا بكوينا (٣٧) .

لم تقتنع وزارة المستعمرات برد الأميرالية واستمرت فى محاولاتها الرامية إلى إثبات حقوق لبريطانيا فى أرض أنجرا بكوينا . وكانت تهدف من وراء ذلك إلى منع استيلاء الألمان على المنطقة . ولذلك كتبت مرة ثانية إلى الأميرالية تسألها عما إذا كانت هناك تسجيلات عن زيارة السفينة الحربية النجمة لأنجرا بكوينا فى سنة ١٧٩٦(٣٨). وقد ردت الأميرالية بأنها قد أرسلت التقرير الذى كتب عن تلك الزيارة فى حينه(٣٩). ومعنى هذا أنه لا يوجد أى دليل مادى فى محفوظات الأميرالية عن الادعاء القائل بأن قائد السفينة الحربية النجمة قد رسا فى المنطقة فى سنة ١٧٩٦ وضم عدداً من النقط الواقعة عليها للممتلكات البريطانية . وحتى الادعاء القائل بأن فورسيث قد ضم منطقة أنجرا بكوينا للتاج البريطانى فى سنة ١٨٦٦ قد ثبت زيفه وأن فورسيث لم يضم إلا عدداً من الجزر الواقعة أمام ساحل أنجرا بكوينا .

وعلى الرغم من عدم وجود دليل مادى يؤيد الادعاءات البريطانية فقد أعلن دربى فى مجلس اللوردات فى ١٩ مايو سنة ١٨٨٤ « أن هذا العمل قد حدث منذ تسعين عاماً ولم يتبعه قيام الحكومة البريطانية باخطار الدول الأوربية ، وأن التساول المطروح هو إلى أى مدى يمكن التمسك بذلك الحق كحق قانونى الآن »(٤٠).

هذا التغير والنشاط الفجائى فى وزارة المستعمرات يرجع إلى عدة عوامل حدثت فجأة . فقد تأثر لورد دربى وزير المستعمرات البريطانية بالضغط الذي وقع عليه من المستعمرين البريطانيين ومن مستعمرة الرأس . وقد ازداد ذلك الضغط بسبب المصالح البريطانية المتزايدة فى أنجرا بكوينا وبسبب النشاط الألمانى هناك .

فقد وصلت إلى وزارة المستعمرات البريطانية فى ١٧ سبتمبر سنة ١٨٨٣ نبذة من تقرير عن الإجراءات التى قام بها التجار الألمان فى أنجرا بكوينا والتصريح الذى أدلى به لودريتس عن تمسكه باحترام جميع الحقوق السابقة(٤١). وقد أرفقت هذه النبذة بمذكرة طويلة بتاريخ ٣١ أكتوبر سنة ١٨٨٣ . وفى هذه المذكرة ناقشت حكومة الرأس التعقيدات التى سوف تنشأ من وجود مصالح منافسة لمصالح مستعمرة الرأس فى بلاد تعتبر خاضعة من الناحية التجارية لمستعمرة الرأس . وقد ركزت حكومة المستعمرة بدرجة كبيرة على تجارة الأسلحة . وبينت أن إنشاء مركز تجارى من ذلك النوع سوف يقضى على جميع الآمال المعقودة على التحكم فى استيراد الأسلحة والذخائر إلى منطقة جنوب غرب أفريقية . ومن ناحية أخرى فان إنشاء ميناء حر فى المنطقة سوف يؤدى إلى اضطراب شديد فى التجارة العادية القائمة مع مستعمرة جنوب أفريقية . وفى نفس الوقت فان إنشاء حقوق ملكية منفصلة سوف يؤدى إلى حدوث تعقيدات ومشاكل بين مصالح الجنسيات الأوربية المختلفة الموجودة على الساحل . وطالبت المذكرة فى النهاية بتحديد الموقف بدقة أكثر بالنسبة لممارسة حقوق السيادة هناك بعد أن أصبح الوقت مناسباً للقيام بذلك العمل(٤٢) .

لم تكتف حكومة مستعمرة الرأس بمذكرتها المرفقة بل أرسلت معها خطاباً من الكابتن سبنس J. Spence وهو تاجر بريطانى يعمل فى جنوب أفريقية . وفى ذلك الخطاب أعرب سبنس عن خوفه من الخسارة التى سوف تتعرض لها مؤسسته إذا سمح للألمان بالاستيلاء على أنجرا بكوينا ولم تقم الحكومة البريطانية بحماية المصالح البريطانية هناك ؛ ولم يطلب سبنس حماية الحكومة البريطانية بل طلب توصية للحكومة الألمانية(٤٣) .

لم تلبث الحكومة فى مدينة الرأس أن أرسلت فى ٣٠ يناير سنة ١٨٨٤ مذكرة أخرى أعلنت فيها « أن مصلحة النظام والحضارة يمكن أن تخدم جيداً بضم الجزء الباقى من ساحل غرب أفريقية الواقع جنوبى الممتلكات البرتغالية حتى نهر أورانج إلى الإمبراطورية البريطانية ، وتعيين مندوب بريطانى للإشراف على إدارة المنطقة بخضع لحكومة مستعمرة الرأس(٤٤)» . ولم يترك سكانلين عندما كان فى لندن أى فرصة إلا وانتهزها للضغط على لورد دربى ، ولفت نظره إلى الأمور الجارية على

ساحل غرب أفريقية حتى أعلن دربى أنه ليس من المعقول أن تسمح بريطانيا لأى دولة أوربية بالحصولِ على موقع قدم لها على ساحِل جنوب غرب أفريقية(٤٥). وكان سير هيركيولس روبنسون H.Robinson حاكم مستعمرة الرأس موجوداً فى لندن فى تلك الفترة ، وبقى بها حتى شهر مارس سنة ١٨٨٤ ، ومارس فى فترة وجوده ضغطاً على الحكومة البريطانية(٤٦) .

كان رد الأميرالية البريطانية الخاص بأنجرا بكوينا مخيباً للآمال ، فانتهز لورد دربى فرصة وجود روبنسون فى لندن وأرسل له رد الأميرالية مبيناً له ضعف الادعاء البريطانى ، كما أرسل له ترجمة لمذكرة منستر المورخة ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣ . وقد طلب دربى رأى روبنسون فيما وصل إليه من رأى « من أنه لا أمل لحكومة مستعمرة الرأس فى إدارة أنجرا بكوينا لأنه من الصعب مقاومة ممثلى الحكومة الألمانية الذين سوف يعملون على ممارسة شئون الحكم هناك(٤٧) . وقد رد روبنسون فى ١ فبراير سنة ١٨٨٤ على وزير المستعمرات معلناً عدم استطاعته إعطاء رد شخصى ونصح باستشارة حكومة الرأس خاصة وأن سكانلين كان قد عاد إلى مدينة الرأس فى ذلك الوقت . واستجابة لتلك النصيحة أبرق دربى فى الخامس من فبراير إلى رئيس حكومة مستعمرة الرأس مستفسراً عن رأى الحكومة(٤٨). وقد ردت حكومة مستعمرة الرأس طالبة عدم البت فى الموضوع بصفة موقتة لتوقف إجتماعات مجلس الوزراء(٤٩). ولم ترد حكومة الرأس على دربى حتى مايو سنة ١٨٨٤ على أساس أن المذكرة التى أرسلتها فى ٣٠ يناير سنة ١٨٨٤(٥٠) قد تضمنت رأيها فى الموضوع . وقد ترتب على ذلك تأخير الرد على الحكولة الألمانية .

أرسلت الحكومة الألمانية فى يناير سنة ١٨٨٤ اللنش البحرى المسلح نواتيايس Notolis إلى أنجرا بكوينا لتحرى الأمور هناك . وقد وصل تقرير قائده إلى وزير الخارجية الألمانية فى مارس سنة ١٨٨٤(٥١) . وفى ذلك التقرير ذكر قائد اللنش أنه قد زار أنجرا بكوينا ورأي ميناءها وحادث لودريتس وتأكد من صحة عقدى الشراء اللذين حصل عليهما ، وأيد طلبه ، كما بين إحتمالات المشروع(٥٢) .

كتب فون كيساروف von Kusserow وكيل وزارة الخارجية الألمانية مذكرة عن أنجرا بكوينا قدمها لبسمارك فى ٨ أبريل . وفى تلك المذكرة بين أن وزارة

الخارجية الألمانية لم تستلم أي رد من منستر عن تعليماته الصادرة فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٨٣(٥٣). وورود تقرير قائد اللنش نواتيليس ، وعودة لودريتس إلى ألمانيا وطلبه مرة أخرى حماية الحكومة الألمانية : وذكر كيساروف أن لودريتس يأمل إذا كانت الحكومة الألمانية لا تستطيع بسط حمايتها على المنطقة أن تجد طريقاً آخر لمنع ضم أراضيه لدولة أخرى . وبين كيساروف فى مذكرته أنه يعتقد أن ذلك العمل يمكن إنجازه عن طريق عقد معاهدات مع الزعماء الأفريقيين الموجودين فى المنطقة توضح فيها ألمانيا للوطنيين والدول الأخرى أنها تنظر إلى أنجرا بكوينا كأرض خاضعة لها . وقد وافق بسمارك على رأى كيساروف ، وقرر وضع أنجرا بكوينا تحت الحماية الألمانية ، وأن يصدر مرسوم إمبراطورى بذلك المعنى ، ولهذا يرسل بسمارك فى ٢٤ أبريل سنة ١٨٨٤ برقية إلى القنصل الألمانى فى مدينة الرأس يأمره أن يعلن هناك رسمياً أن لودريتس وموسساته تحت الحماية الألمانية(٥٤). كما أبرق فى نفس اليوم إلى السفير الألمانى فى لندن ليخطر جرانفيل بالتعليمات التى أرسلها إلى القنصل الألمانى فى مدينة الرأس(٥٥). وكان رد جرانفيل على التبليغ الألمانى بأنه سوف يتصل بوزارة المستعمرات البريطانية(٥٦). وقد حولت وزارة الخارجية البريطانية المذكرة الألمانية إلى وزارة المستعمرات راجية أن يتحرك اللورد دربى لاتخاذ الخطوات اللازمة بدون تأخير حتى يستطيع جرانفيل تفسير الحوادث للحكومة الألمانية(٥٧) .

ويدل هذا الرد على أجرانفيل حتى تلك اللحظة لم يدرك أفكار بسمارك الخاصة بأنجرا بكوينا ، وأن التسويف البريطانى فى الرد سوف يعطى بسمارك الفرصة لاستعمار أنجرا بكوينا ، ومنع مستعمرة جنوب أفريقية من الاستيلاء عليها . وفى الواقع فقد اختلفت نظرة بسمارك لمعنى كلمة الحماية ، ففى بداية سنة ١٨٨٣ وافق على أن المقصود بمعنى الحماية هو تمتع لودريتس بمساعدة أقرب قنصل ألمانى مع زيارة إحدى سفن الأسطول الألمانى للمنطقة فى فترات متقطعة . أما فى أبريل سنة ١٨٨٤ فقد رأى أن إعلان الحماية يتطلب إصدار مرسوم إمبراطورى على نظام المراسيم البريطانية التى تمنح للشركات البريطانية العاملة فى الخارج ، تلك المراسيم التى تمنع أى دولة أوربية أخرى من ممارسة أعمال السيادة فى المنطقة . ولكنه لم يتحرك فى هذه المرحلة لاتخاذ الخطوة اللازمة لإنشاء مستعمرة ألمانية .

لم تتبين السلطات البريطانية الأهمية الكبرى التى علقها بسمارك على إعلان الحماية على أنجرا بكوينا ، وأنه ينوى أن يعلن التحكم الألمانى الكامل على ساحل جنوب غرب أفريقية ، وطرد الدول الأوربية الأخرى من ذلك الساحل . وقد استلم سكانلين رئيس وزراء حكومة الرأس مذكرة القنصل الألمانى فى ٢٤ أبريل بدهشة كبيرة(٥٨). وقد أرسل روبنسون المذكرة لألمانية إلى الحكومة البريطانية معلقاً عليها بأنه لم يتسلم بعد رد حكومة مستعمرة الرأس على مذكرة لورد دربى المورخة ٥ فبراير سنة ١٨٨٤ الخاصة بتولى حكومة المستعمرة مهمة إدارة أنجرا بكوينا(٥٩) .

تحركت وزارة الخارجية البريطانية وقام سير جورج دالاس G. Dallas بالتحرى شخصياً فى وزارة المستعمرات البريطانية لمعرفة سبب تأخير الرد على المذكرة الألمانية فاكتشف أن المشكلة معلقة نتيجة لبرقية أرسلت من مدينة الرأس تطلب إرجاء الموضوع(٦٠). ولا شك أنالبرقية المشار إليها هى البرقية التى أرسلتها حكومة مستعمرة الرأس فى ٦ فبراير سنة ١٨٨٤(٦١). وكنتيجة لتحرك وزارة الخارجية البريطانية أرسلت وزارة المستعمرات فى ٧ مايو برقية إلى مدينة الرأس أثبتت فيها ضرورة الرد على الحكومة الألمانية عما انتوته الحكومة البريطانية فيما يتعلق بأنجرا بكوينا ، واستفسرت عما إذا كانت حكومة المستعمرة ترغب فى وضع أنجرا بكوينا تحت الحكم البريطانى ، وفى هذه الحالة عليها أن تعلن استعدادها قبول المسئولية وتحمل النفقات اللازمة لإدارة المنطقة(٦٢). ولم تستطع حكومة الرأس الرد على تلك البرقية بسبب هزيمتها فى ٧ مايو أمام المجلس التشريعى واستقالتها(٦٣). ولم يتم تشكيل الوزارة الجديدة إلا فى ١٢ مايو(٦٤). والنتيجة الحتمية لذلك هى تأخر الرد على وزارة المستعمرات البريطانية . وقد أبرق روبنسون إلى وزارة المستعمرات فى ١٥ مايو مبيناً أن الحكومة الجديدة للمستعمرة تقوم ببعض التحريات عن أنجرا بكوينا وأنه يأمل فى أن يرسل رداً محدداً إلى وزارة المستعمرات فى حدود عشرة أيام(٦٥) .

لم يكن بسمارك يعلم بالتطورات السابقة التى مرت بها المذكرة الخاصة بأنجرا بكوينا المورخة ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣ . ولا شك أن عدم ورود رد على تلك المذكرة كان له تأثير كبير على بسمارك ، وجعله يعتقد أنه فى الإمكان بدء سياسة

جديدة تتعلق بالعلاقات الألمانية البريطانية . وحاول الضغط على الحكومة البريطانية واتخذ من مشكلة جزر فيشى وسيلة للضغط عليها ، فطلب فى الرابع من أبريل سنة ١٨٨٤ من منستر تقديم مذكرة إلى الحكومة البريطانية يعلن فيها استياء ألمانيا من المعاملة السيئة التى يلاقيها الرعايا الألمان المقيمين فى جزر فيشى . وفى تلك المذكرة أنذر منستر الحكومة البريطانية بأن الحكومة الألمانية سوف تغير من سياستها تجاه بريطانيا من موقف التأييد فى المشاكل السياسية إلى موقف المعارضة إذا لم تثبت بريطانيا أنها أكثر تفهماً للمصالح الألمانية ، وعليها فى هذه الحالة عدم الاعتماد على التأييد الألمانى(٦٦). ومعنى هذا إنذار للحكومة البريطانية بألاتعتمد على التأييد الألمانى فى المشكلة المصرية . وقد رد جرانفيل على ذلك الإنذار بابداء الأسف ، وأعلن أنه سوف يبذل كل جهده لقيام تفاهم مشترك بين الجانبين(٦٧) .

أعرب بسمارك فى الخامس من مايو بعد إستلامه لرد جرانفيل عن سروره لتقدير جرانفيل لقيمة الصداقة الألمانية . وأعلن عن إستعداده لمواصلة سياسة الصداقة التى اتبعتها ألمانيا بشرط أن تظهر بريطانيا من جانبها نفس الاتجاه عن طريق توجيه إنتباهها إلى المعاملة السيئة التى يلاقيها الرعايا الألمان فى البحار الجنوبية ، وإعطاء أهمية كبرى للمصالح التجارية الألمانية فى القارة الأفريقية(٦٨). وإذا نظرنا إلى تلك المذكرة يتبين أن بسمارك قد أسقط مشكلة أنجرا بكوينا من حسابه ولم يشر إليها على الإطلاق . وكان كلامه عن المشاكل الألمانية كلاماً عاماً ، ولم يتكلم إلا عن المشاكل التى يتعرض لها الألمان فى البحار الجنوبية وفى أفريقية ، وطالب بحرية التجارة للمواطنين الألمان .

فى هذه المرحلة من مراحل الصراع الألمانى البريطانى طفت على السطح مرة أخرى مشكلة أنجرا بكوينا ، فقد عادت الصحف البريطانية إلى الكلام عن النشاط الألمانى فى تلك المنطقة . وقد أدى هذا إلى تقديم الفيسكونت سيدموث V. Sidmouth إستجواباً للحكومة البريطانية فى مجلس اللوردات متسائلا عما إذا كانت هناك مكاتبات بين الحكومة البريطانية والحكومة الألمانية حول أنجرا بكوينا ، وعما إذا

كانت هناك حقوق سابقة لبريطانيا تنازلت عنها الحكومة البريطانية . وقد رد جرانفيل على ذلك بوجود مكاتبات متبادلة بين الجانبين لا يمكن تقديمها للمجلس فى ذلك الوقت وأن الحكومة الألمانية لم تمارس أى سلطة من سلطات السيادة فى المنطقة(٦٩). وقد أرسل منستر ملخصاً لذلك الاستجواب إلى حكومته فى اليوم التالى(٧٠) .

لم تلبث الحوادث أن تحركت بسرعة فى بريطانيا فى اتجاه إثارة مشكلة أنجرا بكوينا ، فقد زار وفد من تجار جنوب أفريقية وزارة المستعمرات البريطانية فى ٦ مايو ، وطلبوا عدم تنازل الحكومة عن أنجرا بكوينا لألمانيا ، وأن تمارس الحكومة البريطانية قدراً أكبر من السيادة على تلك الأراضى . وقد رد دربى على ذلك قائلا « أنه على الرغم من أن الحكومة البريطانية لم تعلن أن المكان ممتلكات بريطانية ، إلا أنها أعلنت نوعاً من الحقوق العامة لطرد الدول الأجنبية من الساحل الممتد من نهر أورانج حتى الأراضى البرتغالية . وقد قامت الحكومة الألمانية بعدد من الاستعلامات فيما يتعلق بتلك الحقوق ، ولكن المراسلات لا زالت جارية بين الجانبين. وعلى هذا الأساس فانه يفهم أن الحكومة الألمانية لم تنكر تلك الحقوق . . . وأعلن أنه لا يعتقد أن الحكومة الألمانية تعطى إهتماماً لإنشاء مستعمرة ألمانية هناك . . . وأن استفسارات الحكومة الألمانية كانت عما إذا كانت الحكومة البريطانية ترغب فى تأمين التجار والمستوطنين الألمان أو تقوم الحكومة الألمانية بذلك العمل بنفسها»(٧١). « وقد أرسل منستر مذكرة مفصلة عن ذلك الاجتماع إلى حكومته فى صباح اليوم التالى »(٧٢) .

وقد ألقى دربى تصريحاً مماثلا فى مجلس اللوردات فى التاسع عشر من مايو رداً على استجواب آخر من سيدموث معلناً « أنه على الرغم من أن الحكومة البريطانية لم تعلن رسمياً ملكيتها لخليج أنجرا بكوينا إلا أنها قد أعلنت عن حقها فى طرد الدول الأوربية من المنطقة على أساس أنها قريبة من المستوطنات البريطانية وعدم وجود إدعاءات ملكية للدولة أخرى بها ، وأن الحكومة البريطانية قد طلبت من حكومة مستعمرة الرأس وضع يدها على أنجرا بكوينا ، ومن المنتظر أن يصل منها رداً فى

خلال عشرة أيام ، وسوف تتصرف الحكومة عند وصول ذلك الرد »(٧٣). ولاشك أن هذه التصريحات المتتالية من جانب المسئولين البريطانيين تمثل وجهة نظر الحكومة البريطانية فيما يتعلق بأنجرا بكوينا .

نشرت صحيفة ستاندرد standard فى ١٤ مايو أن الحكومة الألمانية تنوى بسط سيادتها على أنجرا بكوينا ، وأنها تنظر إلى الادعاءات البريطانية على أنها إدعاءات باطلة وغير قانونية . وقد أخطر لورد دربى لورد جرانفيل أن ما نشرته الصحيفة فى مجمله لاأساس له من الصحة لأن الحكومة البريطانية لازالت حتى ذلك الوقت تنظر بعين الاعتبار إلى المذكرة التى قدمها منستر فى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣ ، وطلب إمداده بأية معلومات تتعلق بذلك الموضوع قد تكون فى حوزة وزارة الخارجية البريطانية(٧٤). وبالطبع لم يكن عند وزارة الخارجية أية معلومات جديدة تتلعق بالموضوع .

كان لتصريحات لورد دربى المتتالية عن أنجرا بكوينا آثار شديدة على بسمارك ولاقت معارضة شديدة منه ، وقرر أن يبين للحكومة البريطانية أن مشكلة أنجرا بكوينا تعتبر من المشكلات ذات الأهمية الأولى . وطلب من منستر فى ٢١ مايو مطالبة الحكومة البريطانية بالرد على البرقية التى أرسلها بسمارك فى ٢٤ أبريل(٧٥). كما طلب من منستر إبلاغ لورد جرانفيل أن تلك المشكلة من المشاكل التى تتوقع الحكومة الألمانية أن يقابلها معاملة حسنة فى مجالات أخرى(٧٦). وقد أبرق منستر إلى حكومته فى نفس اليوم مبيناً أن جرانفيل على اتصال بوزارة المستعمرات التى تستطلع رأى حكومة مستعمرة الرأس(٧٧) .

لم يعجب بسمارك ذلك الرأى وأبرق إلى منستر فى ٢٤ مايو معلناً أنه يرفض أن يخضع مستقبل السياسة الألمانية لرد وزارة المستعمرات ، وبين أنها تخضع فقط للحكومة البريطانية ، كما أنه لن يسمح لنفسه بأن يهمل بالإحالة إلى وزارة المستعمرات وحكومات المستعمرات ،وأنه من الصعب تصديق أن تصريحات لورد دربى ودعوته حكومة الرأس لضم أنجرا بكوينا قد حدثت بدون علم لورد جرانفيل(٧٨). وطلب من منستر إخطار جرانفيل أن ألمانيا تضع مطالبها الأفريقية على قدم المساواة مع حقها فى هليجولاند(٧٩) .

بدأ بسمارك فى دفع المشكلة إلى الأمام لإجبار بريطانيا على الاستجابة للمطالب الألمانية فأمر فى الخامس والعشرين من مايو بنشر نص البرقية التى أرسلها إلى القنصل الألمانى فى مدينة الرأس فى ٢٤ أبريل سنة ١٨٨٤ تلك البرقية التى طلب فيها إعلان أن أنجرا بكوينا تحت الحماية الألمانية(٨٠). وكانت الصحافة الألمانية قد استاءت من تصريحات لورد دربى لمندوبى تجار جنوب أفريقية . ولذلك أصبح نشر برقية بسمارك فرصة لحملة تشهير ضد الحكومة البريطانية(٨١). وعلى الرغم من أن بسمارك كان يرغب من وراء نشر الخطوات التى اتخذها إلى إثارة الشعور الوطنى الألمانى إلا أنه لم يفصح عن خطواته المستقبلة ، ولم يبين ما إذا كان ينوى إنشاء مستعمرة ألمانية فى أنجرا بكوينا من عدمه .

أرسل منستر تقريرين إلى بسمارك يتضمنان سياسة الحكومة البريطانية . وقد بين منستر فى التقرير الأول المورخ ٢٦ مايو سنة ١٨٨٤ الخطوات التى اتخذها بالنسبة لموضوع أنجرا بكوينا وتقديمه مذكرة ٣١ ديسمبر إلى وزارة الخارجية البريطانية واتصاله المستمر بكل من لورد جرانفيل ولورد دربى وسير جوليان بونسفوت ، وأن الرد الذى حصل عليه هو أن وزارة المستعمرات سوف تتصل بحكومة الرأس ، وقد استلزم ذلك بعض الوقت . وتعرض منستر لمذكرة ٢٤ أبريل وذكر أنه قد بين للورد جرانفيل الأهمية التى يعطيها بسمارك لذلك الموضوع ، ورد جرانفيل الودى واعتذاره بأن سبب التأخير يرجع إلى الأزمة الوزارية فى مدينة الرأس . وقد التمس منستر العذر للحكومة البريطانية بسبب النظم البرلمانية القائمة بها . كما تعرض لرد لورد دربى على الاستجواب الذى قدم إلى مجلس اللوردات فى ١٩ مايو سنة ١٨٨٤(٨٢).

أما التقرير الثانى فكان مؤرخاً ٢٧ مايو ، وفيه ذكر منستر أنه قابل جرانفيل فى ذلك اليوم ، وجرت بينهما محادثات حول موضوع أنجرا بكوينا . وقد بين له جرانفيل أنه من المنتظر وصول رد من مدينة الرأس فى أيام قليلة وبذلك يمكن لوزارة الخارجية البريطانية الرد على المذكرة الألمانية المؤرخة ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣(٨٣) .

لم يلبث سيدموث أن أثار مشكلة أنجرا بكوينا للمرة الثالثة فى مجلس اللوردات بعد أن نشرت صحيفة التايمز فى ٢٧ مايو نص البرقية التى أرسلها بسمارك فى ٢٤ أبريل إلى القنصل الألمانى فى مدينة الرأس . وقد طلب سيدموث معرفة ما إذا كانت الحكومة الألمانية قد إمتلكت حقيقة وبصفة رسمية أنجرا بكوينا . وقد رد جرانفيل على ذلك الاستجواب « بأن المراسلات الرسمية التى وصلته تبين أنه لا يوجد أى سبب للتفكير فى أن علماً أجنبياً قد رفع على المنطقة ، وأن المحادثات لا زالت دائرة بين الجانبين »(٨٤) .

أرسل منستر فى الثامن والعشرين من مايو نص استجواب سيدموث إلى بسمارك(٨٥). وقد أعلن بسمارك عن اندهاشه من استفسار سيدموث عما إذا كان هناك وعد بالحماية ، وبين أن ذلك ليس ضرورياً لحماية المواطنين الألمان ، وأن قيام الحكومة الألمانية بمنح الحماية لمواطنيها ما هو إلا أمر طبيعى(٨٦) .

لم تلبث مشكلة أنجرا بكوينا أن تحركت تحركاً جديداً فقد أبرق حاكم مستعمرة الرأس إلى الحكومة البريطانية مبيناً أن حكومة المستعمرة قد وافقت على التقدم إلى برلمان المستعمرة بالتوصية لضم الساحل الممتد من نهر أورانج إلى خليج والفش مع تحمل تكاليف ذلك الضم(٨٧). وعلى أساس تلك البرقية اقترح لورد دربى فى الثانى من يونيو على وزارة الخارجية البريطانية إخطار الحكومة الألمانية أن الحكومة البريطانية قد رأت بعد الاتصال بحكومة الرأس منح الحماية البريطانية للرعايا الألمان والبريطانيين الذين يحصلون على إمتيازات أو يقومون باستغلال تجارى فى المنطقة من ساحل غرب أفريقية الواقعة بين نهر أورانج وخليج والفش(٨٨). وإذا نظرنا إلى المنطقة التى حددتها حكومة الرأس ووزارة المستعمرات البريطانية لفرض الحماية البريطانية عليها يتبين أنها تمتد فقط من نهر أورانج شمالا حتى خليج والفش بينما تركت المنطقة الممتدة من خليج والفش إلى حدود أنجولا دون التعرض لها . وبذلك يكون الهدف من ذلك التحديد هو القضاء على إدعاءات لودريتس بشراء بعض الحقوق فى المنطقة لأنها تقع ضمن المنطقة التى رأت حكومة مستعمرة الرأس ضمها إليها . كما أن وزارة المستعمرات البريطانية لم ترد على استفسار الحكومة الألمانية عن الأسس التى أعلنت على أساسها ضم المنطقة إليها .

أخطر رئيسن وزراء مستعمرة الرأس القنصل الألمانى فى مدينة الرأس بمضمون الخطاب الذى أرسله إلى وزارة المستعمرات البريطانية فى ٢٩ مايو ، وعلى هذا فقد أبرق القنصل الألمانى فى الثالث من يونيو بذلك النبأ إلى حكومته(٨٩). وكان لتلك البرقية أثرها على بسمارك الذى أرسل تعليماته الفورية إلى منستر لإخطار لورد جرانفيل أن ألمانيا لاتوافق على ذلك الضم . ولا تعترف بحقوق بريطانيا فى المنطقة(٩٠).

كان للإخطار الألمانى أثر شديد على الحكومة البريطانية وأخطر جرانفيل السفير الألمانى بأنه سوف يبذل كل جهده للوصول إلى حل للمشكلة ، ولكن الرد سوف يتأخر بسبب وجود الوزراء البريطانيين خارج لندن . ورجا أن لا تتخذ الحكومة الألمانية أى إجراء من جانبها حتى تصل الحكومتان إلى اتفاق . وقد بعث منستر فى السابع من يونيو تقريراً إلى حكومته تضمن رد لورد جرانفيل ، وبين أنه ذكر لجرانفيل أن بسمارك يضع أهمية كبيرة على المشكلة ، وأنها توثر على السياسة الألمانية(٩١). وقد بعث جرانفيل خطاباً إلى أمبثيل فى نفس اليوم أثبت فيه المحادثة التى دارت بينه وبين منستر ، ولكنه لم يشر فى ذلك الخطاب إلى ما قاله منستر من أنه قد بين لجرانفيل أن بسمارك مستاء من الحكومة البريطانية بسبب موقفها من مشكلة أنجرا بكوينا ، وأن هذه المشكلة سوف تودى إلى حدوث تغيير فى السياسة الألمانية تجاه بريطانيا(٩٢) .

إذا نظرنا إلى تقرير كل من منستر وجرانفيل يتبين وجود تعارض بينهما فيما يختص باستياء بسمارك وتوقف السياسة الألمانية على حل مشكلة أنجرا بكوينا ، ولا شك أنه لا توجد مصلحة عند جرانفيل لإغفال الإشارة إلى ذلك الموضوع بل من مصلحة بريطانيا إظهارها حتى تعمل الوزارة البريطانية على حل المشكلة بما يوفق بين مصالح الطرفين خاصة وأن المشكلة المصرية كانت فى أشدها فى ذلك الوقت . إذا بقيت رواية منستر الذى كانت علاقته مع بسمارك غير حسنة فى ذلك الوقت لاعتقاد بسمارك أن منستر لم يبذل الجهود الكافية لبيان وجهة النظر الألمانية ، وهذا يقود إلى أن منستر قد أراد الحصول على رضا بسمارك فأضاف تلك الفقرة لبيان أنه قد بذل جهداً كبيراً للضغط على الحكومة البريطانية . ولا شك أن هذا العمل من جانب منستر سيؤدى إلى ازدياد تحرج الأمور بين ألمانيا وبريطانيا .

تحادث جرانفيل مع منستر فى المشكلة مرة أخرى فى السابع من يونيو ، وفى تلك المحادثة كان جرانفيل منزعجاً ومتغيراً من الرسالة الألمانية الأخيرة . وبين لمنستر أنه قد بوغت بعمل الحكومة الألمانية الفجائى . واشتكى من قيام ألمانيا بإجراء قبل أن يتم الاتفاق على المشكلة . وأعلن أنه ليس لدى الحكومة البريطانية أى نوايا لوضع العراقيل أمام طموح ألمانيا الاستعمارى . وطلب من منستر أن يوضح ذلك لبسمارك ، وأنه لم يتبين من المراسلات التى دارت بينه وبين بسمارك والسفير البريطانى فى برلين أن الحكومة الألمانية ترغب فى انتهاج سياسة استعمارية(٩٣) .

كان قرار الحكومة الألمانية بتولى الإشراف على أنجرا بكوينا مفاجأة تامـــة للحكومة البريطانية . ويتبين ذلك من المذكرة التى كتبها لورد دربى فى الثامن من يونيو تعليقاً على المذكرة الألمانية بتاريخ ٤ يونيو . فقد ذكر أن ذلك يعنى أن الحكومة الألمانية تنوى أن تعلن أنجرا بكوينا أرضاً ألمانية . ومهما يكن فان هذا لا يعنى أنها تشمل خليج والفش الذى تضع بريطانيا يدها عليه منذ سنة ١٨٧٧ أو سنة ١٨٧٨ . وأن ألمانيا لم تعارض فى ذلك . وأوصى دربى بالإمتناع عن القيام بأى عمل استجابة لتوصية حكومة مستعمرة الرأس حتى يتم إقرار الأمور خاصة وأن الإدعاء البريطانى ليس قوياً . وفى نفس الوقت فانه لا يدرك مدى الادعاءات الألمانية(٩٤) .

كان لقرار بسمارك وضع أنجرا بكوينا تحت الحماية الألمانية أثره على جمعية الاستعمار الألمانى التى اجتمعت فى الخامس من يونيو فى دسلدورف واتخذت قراراً أعلنت فيه عن امتنانها وشكررها للخطوات الأولية التى اتخذتها الحكومة الألمانية لحماية المصالح الألمانية فى الحاضر والمستقبل فى منطقة الكنغو والساحل الغربى لأفريقية ، وإعلان وضع أنجرا بكوينا تحت الحماية الألمانية وأملها فى أن تمتد الحماية الألمانية فى إتجاه الشمال لتشمل أرض هيريرو ليس فقط بسبب المصالح الألمانية التى قامت هناك منذ أعوام عديدة ولكن لضمان قواعد عملية للاستغلال الألمانى على ساحل جنوب أفريقية (٩٥) .

أرسل أمبثيل خطاباً شخصياً لجرانفيل أوضح فيه خطورة التهيج الاستعمارى فى ألمانيا واحتمال تضايق بسمارك إذا لم تستطع الحكومة البريطانية الالتقاء مع رغباته

فى المشكلة الاستعمارية وإعطائه الوسائل التى تؤدى إلى تهدئة عاصفة الحنق النامية ضده وضد بريطانيا ، خاصة وأن الانتخابات البرلمانية الألمانية على الأبواب (٩٦) . ولا شك فى أن المذكرة التى قدمها منستر فى ٤ يونيو وتغير نغمة مراسلات أمبثيل قد أدت إلى إعطاء الحكومة البريطانية فكرة حقيقية عن نوايا بسمارك فيما يتعلق بأنجرا بكوينا — تلك الفكرة التى فشل منستر فى توضيحها للحكومة البريطانية .

بعث جرانفيل فى العاشر من يونيو ببرقية إلى أمبثيل أعلن فيها عن أمله فى الاجتماع بهربرت بسمارك لمناقشة مشكلة أنجرا بكوينا (٩٧) . ولما كان هربرت بسمارك متوقعاً حضوره إلى لندن بين وقت وآخر فقد قرر جرانفيل عدم إتخاذ أى إجراء حتى وصوله(٩٨) .

أدى طول المحادثات بين الجانبين إلى اجتذاب الرأى العام البريطانى وقد انضم لورد كارنافون Carnavon إلى سيدموث فى الاحتجاج عند مناقشة المشكلة فى مجلس اللوردات . وقد أعلن أن الموضوع خطير وأكثر من ذلك خطورة هو أن المحادثات سوف تمتد فترة طويلة لأنه فى ذلك المكان من العالم تتصل المصالح البريطانية والألمانية إتصالا وثيقاً جداً ، ومن تجربته فان السياسة الألمانية تقودها أسباب روحية معقولة ، وسوف يكون مسروراً لو أن تلك المشكلة إنتهت بنتيجة مرضية وبدون إبطاء(٩٩) .

ويظهر أن بسمارك قد تضايق هو الآخر من الطريقة التى تسير بها المشكلة والدليل على ذلك أنه كتب فى العاشر من يونيو رسالة مطولة إلى منستر لخص فيها المحادثات ، ويشتكى من أن بريطانيا لم تعامل ألمانيا بطريقة عادلة فقد حاول أن يثبت الحقوق البريطانية فى أنجرا بكوينا بدون إيقاظ مخاوف لاضرورة لها من ناحية المقاصد الألمانية . وبين بسمارك أنه بسبب ذلك قد وضع المشكلة فى شكل ما إذا كانت بريطانيا فى موقف يسمح لها بمنح الحماية للمستوطنات الألمانية فى جنوب أفريقية . وعلى الرغم من أنه كان يعلم أن هذه ليست المشكلة فقد كان يرغب فى الحصول على تصريح رسمى من الحكومة البريطانية فان الرد على تساؤله فيما يتعلق بادعاءات بريطانيا وصفة ذلك الإدعاء كان من الممكن أن تتم الإجابة عليه فى ظرف أسبوع بدون الرجوع إلى حكومة الرأس ، ولكن لورد دربى ولورد جرانفيل قد فسرا

ذلك الاستفسار بأن ألمانيا تتسائل عما إذا كانت بريطانيا ترغب فى ضم مناطق أخرى غير خليج والفش . أما إعلان بريطانيا أن إمتلاكها لجزء من المنطقة يعطيها الحق فى طرد الدول الأخرى من المنطقة فهو إدعاء غير عادل . وتعرض بسمارك لإعلان الحماية الألمانية على المنطقة فذكر أنه قد ناقش مع لورد أمبثيل تلك المشكلة فى التاسع من يونيو وبين له أن ألمانيا لايمكنها رفض منح حمايتها لمواطنيها عندما يطلبونها ، وأن ألمانيا لاتنوى إنشاء نظام إستعمارى مثل النظام البريطانى به حاميات عسكرية وحكام وموظفين ، ولكنها تفكر فى نوع يشبه ما فعلته شركة الهند الشرقية البريطانية وفى نهاية خطابه طلب من منستر أن يستنبط من ذلك الخطاب الخط الذى يرغب بسمارك السير فيه عندما يتحادث مع لورد جرانفيل ومن الضرورى تفادى إيجاد تأثير بأن ألمانيا سوف تضحى بمصالحها الحيوية فى سبيل الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع بريطانيا مهما كانت تلك الرغبة(١٠٠) .

وصل هربرت بسمارك إلى لندن فى السابع عشر من يونيو ، وتولى مهمة المفاوضات الخاصة بمشكلة أنجرا بكوينا ، وقابل لورد جرانفيل فى ذلك اليوم واشتكى من تأخير الرد على إستفسارات بسمارك التى كان يمكن الإجابة عليها فى ثلاثة أيام . وبين أن بسمارك لم يكن يستطيع رفض إضفاء الحماية الألمانية على الرعايا الألمان الذين كانت لهم مصالح فى منطقة تقع خارج حدود المستعمرة البريطانية (١٠١) وقد استفسر جرانفيل من هربرت بسمارك عما إذا كانت ألمانيا تنوى إعلان سيادتها على أنجرا بكوينا ، وقد رد عليه هربرت بسمارك قائلا أن ألمانيا سوف تفعل ما فعلته بريطانيا فى بورنيو (١٠٢) . وفى تلك المقابلة أوضح هربرت بسمارك لجرانفيل الأهمية التى يضعها بسمارك لمشكلة أنجرا بكوينا ، وأن بسمارك ينوى منع قيام أى دولة أخرى بضم المنطقة إليها . ومن ناحية أخرى فقد ناقش هربرت بسمارك فى تلك المقابلة المشكلة المصرية ، ورغبة بسمارك فى تأييد بريطانيا فيها . وذكر أن والده يرى تحذير جرانفيل من الشعور السائد فى ألمانيا تجاه المشاكل الاستعمارية وبين له أن ذلك الشعور قوياً . وبين له أنه على الرغم من تمنيات بسمارك الطيبة فانه يشعر بأنه سوف لايستطيع أن يقدم للبريطانيين نفس مساعدة الصداقة التى كان يقدمها من قبل إلا إذا قدم البريطانيون بعض ما يرضى الرأى العام الألمانى.

وقد رد جرانفيل قائلا أنه يعارض الدخول فى مساومة بين الجانبين ، وأن كل مشكلة يمكن أن تناقش بما تستحقه . وقد رد عليه هربرت بسمارك بأنه لن يدخل فى مساومة لأن ألمانيا تتوقع إحترام حقوقها (١٠٣) . وقد حاول هربرت بسمارك التأثير على جرانفيل بالتلويح بالمشكلة المصرية وأهمية تأييد ألمانيا لبريطانيا فيها خاصة وأن الاستثمارات الألمانية فى مصر قد بلغت قيمتها أكثر من مائة مليون مارك ألمانى (١٠٤) . وفى هذا إشارة من هربرت بسمارك إلى أن ألمانيا تستطيع عن طريق أموالها فى مصر التأثير على السياسة البريطانية والوقوف إلى جانب فرنسا التى كانت تعارض الاقتراحات البريطانية الخاصة بتخفيض قيمة أرباح الديون المصرية .

التقى هربرت بسمارك بلورد جرانفيل مرة أخرى فى السابع عشر من يونيو سنة ١٨٨٤ . وفى تلك المقابلة أثار موضوع المحادثة التى أجراها بسمارك مع لورد أمبثيل فى التاسع من يونيو . وقد بحث جرانفيل فى مكتبه عن أية رسالة تكون قد وردت من أمبثيل تضمنت الإشارة إلى تلك المحادثة ولكنه لم يجد ، وبين لهربرت بسمارك أنه لم يصل وزارة الخارجية البريطانية من أمبثيل سوى رسالة شخصية مؤرخة ١٠ يونيو ، وهى موجودة فى ذلك الوقت فى حوزة لورد درى (١٠٥) ، وهى تتعلق بمصر . وكان بسمارك قد أخطر أمبثيل منذ شهرين أن الاستثمارات الألمانية فى صندوق الدين المصرى لاتزيد على مليون مارك ، ولكنه عندما استقبل أمبثيل فى ٩ يونيو ذكر له أن الترتيبات المالية البريطانية قد أوجدت إهتماماً كبيراً فى الجزء الجنوبى من ألمانيا أكثر مما كان يتوقع ، وقد إندهش عندما تلقى ملتمساً من ممولى فرانكفورت يؤكد أن الاستثمارات الألمانية فى مصر قد بلغت قيمتها مائة مليون مارك ألمانى. أما فيما يتعلق بمشكلة أنجرا بكوينا فقد أبدى سروره من إقتراح جرانفيل الخاص بقيام محادثات مع هربرت بسمارك لأنها قد تسبب لبريطانيا مشاكل كثيرة مع ألمانيا (١٠٦) .

لم يلبث أمبثيل أن قابل بسمارك مرة أخرى فى ١٤ يونيو . وفى تلك المقابلة أثار بسمارك موضوع أنجرا بكوينا ، وبين له أن مناقشة بدأت فى الريشستاغ فى ذلك اليوم ، وسوف يسأل فيها عن تلك المشكلة . وأعرب عن خشيته أن يحدث تأثير سيىء على الرأى العام الألمانى إذا لم تقترح الحكومة البريطانية حلا للمشكلة .

كما ناقش موضوع المحادثات وأبدى أسفه على تأخير الرد على إستفسار ه . وأعرب عن توقعه تحول الرأى العام الألمانى عن التأييد القلبى لبريطانيا ، وسوف يؤدى هذا إلى التأثير على سياسته الخارجية . وفى نهاية المقابلة رجا من أمبثيل أن يبرق إلى جرانفيل لإعطاء منستر رداً يمكن إلقاءه فى الريشستاع الألمانى بحيث لايؤدى ذلك الرد إلى إضافة وقود جديد إلى النار (١٠٧) .

كان هربرت بسمارك قد استفسر من بسمارك فى الرابع عشر من يونيو عن إمكان مناقشة مشكلة السيادة الألمانية على أنجرا بكوينا (١٠٨) . وقد رد عليه بسمارك فى السادس عشر من يونيو بأن إعلان السيادة أو عدمها يخضع للظروف والحوادث ، وأن هذا الموضوع ليس من إختصاص بريطانيا إذا لم يكن لها السيادة على أنجرا بكوينا . وبين له أنه يفكر فى منح براءة ملكية ، ورفض أن يبدى أى رأى يقيده فى المستقبل (١٠٩) . وقد أثار جرانفيل فى مقابلة ١٧ يونيو موضوع السيادة على أنجرا بكوينا ، وقد رد عليه هربرت بسمارك قائلا « إنه من الفضول أن يسأل عن موضوع السيادة ، وأن الحكومة الألمانية لن تعطى أى إجابة فى موضوع لايهم بريطانيا » . وفى تلك المقابلة أعلن جرانفيل أن الرأى العام البريطانى يرى أن الممتلكات البريطانية كبيرة جداً ، وأن تفسير لورد دربى لمندوبى تجار جنوب أفريقية كان على أساس أن ألمانيا تريد قيام بريطانيا بضم أنجرا بكوينا إلى الممتلكات البريطانية ، ولايوجد عند بريطانيا أقل سبب لمعارضة الاستعمار الألمانى ، ولكنها منزعجة فقط بخصوص الحقوق التى حصلت عليها المؤسسات البريطانية . ووعد بارسال برقية إلى حكومة مستعمرة الرأس يطلب فيها عدم القيام بأى إجراء فى تلك الفترة (١١٠) . إذا نظرنا إلى رد لورد جرانفيل يتبين أنه يمثل تنازلا من جانب بريطانيا عما سبق وأعلنته من وجود حقوق لها فى المنطقة ، وأنها سوف تمنع أى دولة أجنبية من وضع يدها على أنجرا بكوينا . ولاشك أن هذا التراجع يرجع إلى رغبة بريطانيا فى الحصول على تأييد ألمانيا فى المشكلة المصرية بعد أن هددت ألمانيا بوقف ذلك التأييد ، والوقوف إلى جانب فرنسا ومعارضة المشروعات البريطانية .

طلب جرانفيل فى ١٧ يونيو من السفارة الألمانية فى لندن بيان المدى الذى

تصل إليه الأراضى التى ترغب ألمانيا فى فرض حمايتها عليها ، وعما إذا كانت تشمل المنطقة التى حصل عليها لورديتس فقط أو تشمل كذلك ممتلكات المؤسسات البريطانية . وقد أبرق منستر إلى حكومته للإجابة على تساؤلات جرانفيل (١١١) . وقد رد بسمارك على تلك التساؤلات ببرقية فى ١٨ يونيو أعلن فيها أن ألمانيا سوف تحترم الحقوق الأجنبية . وليست لديها أية مقاصد لإنشاء مستعمرة لعقاب المذنبين ، ورفض أن يعلن عن مقاصده لأنه يخشى أن تقابل الصراحة التى عمل بها من قبل بالإهمال (١١٢) .

وصلت الحكومة البريطانية فى إجتماعها الذى حدث فى ٢١ يونيو إلى قرار بخصوص أنجرا بكوينا مؤداه أن بسمارك الذى تضايق كثيراً من تصرفات الحكومة البريطانية يجب أن يحصل على ما يريد (١١٣) . وعلى أساس ذلك القرار أخطر جرانفيل فى ٢٢ يونيو هربرت بسمارك بأنه قد قرأ فى جلسة مجلس الوزراء المذكرة الألمانية التى تقدم بها منستر فى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣. والإعلان البريطانى الخاص بامتداد السيادة البريطانية فى جنوب أفريقية . وذكر أن مجلس الوزراء قد وافق على رأى جرانفيل الخاص بحدوث سوء فهم بين الجانبين ولكن بعد الرجوع إلى جميع المكاتبات التى دارت بين الجانبين والظروف التى مرت بها المشكلة وصل مجلس الوزراء إلى نتيجة مؤداها أن بريطانيا ليست فى موقف يسمح لها بمناقشة حق الحكومة الألمانية فى إضفاء حمايتها على رعاياها الذين استقروا هناك . وأن الحكومة البريطانية ترغب فى إحترام حقوق الرعايا البريطانيين فى المنطقة(١١٤) .

أدى الإتفاق المبدئى بين هربرت بسمارك وجرانفيل إلى حدوث بعض الرضا فى برلين . وعبر بسمارك لأمبثيل عن إمتنانه للإجابة على تساؤله فى الوقت المناسب لرد الضربة لأعدائه فى الريشستاغ . كما أعرب عن إمتنانه للوضوح والعدل والصداقة الموجودة فى القرار البريطانى . وقد بين أمبثيل لجرانفيل أن القرار البريطانى كان له نتيجة حسنة بالنسبة للعلاقات الخارجية البريطانية ، ويرجع ذلك إلى أن الألمان قد ركزوا كل إنتباههم على حماية إستغلال لود ريتس فى أنجرا بكوينا(١١٥) .

كان رضا بسمارك الذى وصفه أمبثيل بتفاؤل كبير مبالغ فيه ولم يدم سوى مدة قصيرة . حقيقة أن هربرت بسمارك قد نجح فى إقناع الحكومة البريطانية بقبول

الوضع الذى أنشأه الألمان فى أنجرا بكوينا ، وأن جرانفيل قد رد فى ٣٠ يونيو على إستفسار سيدموث فى مجلس اللوردات عندما أثار الموضوع مرة أخرى قائلا « أن الحكومة البريطانية بعد تدبر الظروف التى أحاطت بتلك المشكلة وخاصة الإعلان الذى أعلنته الحكومة البريطانية منذ سنوات عن حدود مستعمرة الرأس قد وصلت إلى نتيجة مؤداها أنه من المستحيل ومن غير المرغوب فيه معارضة مد حماية الامبراطورية الألمانية على الرعايا الألمان الذين لهم منشئات فى أنجر بكوينا »(١١٦) وعلى الرغم من أن هربرت بسمارك قد عالج المشكلة الأساسية مع الحكومة البريطانية بكفاءة كبيرة فان معالجته للتفاصيل لم تكن مرضية . فى الواقع فان الحكومة البريطانية لم تكن قد قبلت الموقف كلية ، ويتبين ذلك من أن جرانفيل قد أضاف إلى بيانه السابق فى مجلس اللوردات « أن الإعتراف الرسمى بالحماية الألمانية سوف يتم بمجرد عقد معاهدة بين الجانبين يتم بموجبها ضمان الحقوق البريطانية فى المنطقة ، وتمنع أى إحتمال للقضاء على المنشئات البريطانية فى المنطقة »(١١٧) .

حقيقة أن الحكومة البريطانية قد وافقت على الوضع الألمانى فى أنجرا بكوينا ولكنها ترى الآن ضرورة الوصول إلى تسوية بين الجانبين على أساس المحادثات التى جرت بين جرانفيل وهربرت بسمارك . ولتحقيق ذلك الهدف إتخذت بريطانيا خطوتين غير متبصرتين أدتا إلى إثارة غضب بسمارك أكثر مما كان من قبل عندما أبطأت بريطانيا فى الرد عليه . الخطوة الأولى كانت إستخدام جرانفيل للغة أعطت تأثيراً سيئاً على الشعب الألمانى وجعلته يعتقد أن بريطانيا سوف توافق على المطالب الألمانية بشرط أن يتعهد بسمارك بأنه لن يجعل من أنجرابكوينا مستعمرة للمذنبين الألمان . والخطوة الثانية كانت تشجيع لورد دربى لمستعمرة الرأس لضم بعض أجزاء من جنوب غرب أفريقية تعتبر من توابع أنجرا بكوينا لم يكن بسمارك قد طالب بها بصراحة . وقد إزداد تضايق بسمارك بعد وصول تقرير من القنصل الألمانى فى مدينة الرأس ذكر فيه أن رئيس وزراء مستعمرة الرأس قد أخطره أنه يدرك أن الحكومة الألمانية ليست لديها نية ضم أنجرا بكوينا ، وأنها ترغب فقط فى إقرار النظام بها ، وسوف تكون مسرورة إذا قامت حكومة مستعمرة الرأس بالإستيلاء عليها ، واقترح تقديم قانون إلى برلمان المستعمرة للموافقة

على ضم أنجرا بكوينا لمستعمرة الرأس(١١٨) . وقد أرسل هاتزفيلدت تقرير ليبرت إلى منستر وعلق عليه بأنه يزيد من شكوك ألمانيا أن التعليمات المرسلة من لندن إلى مدينة الرأس قد أعطت تأثيراً أن ألمانيا ترغب فى ضم أنجرا بكوينا للسيادة البريطانية(١١٩) .

إذا نظرنا إلى موقف الحكومة البريطانية من المشكلة حتى تلك الفترة يتبين أن لورد دربى قد أبرق فى ١٧ يونيو سنة ١٨٨٤ إلى حاكم مستعمرة الرأس طالباً فيه عدم إتمام التصويت على إدارة أنجرا بكوينا فى برلمان المستعمرة مؤقتاً حتى لايؤدى ذلك إلى حدوث سوء فهم بين الحكومة البريطانية والحكومة الألمانية لوجود مراسلات بين الجانبين (١٢٠). وقد تعرض لورد دربى لضغط شديد من مستعمرة الرأس ووصلت إليه فى ٢٦ يونيو مكاتبة من روبنسون ملحق بها مذكرة من وزارة مستعمرة الرأس مؤرخة ٢٩ مايو تقرر فيها ضرورة مد الحكم البريطانى إلى ساحل جنوب غرب أفريقية . وأن السبيل إلى ذلك إما إعلان الحماية أو ضم المنطقة ، وأن حكومة المستعمرة تفضل الحماية ولكنها على إستعداد لتقبل الوضع الآخر(١٢١).

فى هذه الفترة من مراحل الصراع الألمانى البريطانى كان دانيل دي باس Dedniel De Pass وهو رجل أعمال بريطانى من العاملين فى جنوب أفريقية موجوداً فى لندن وبدأ هو الآخر فى ممارسة الضغط على وزارة المستعمرات البريطانية فبعث فى ٢٦ يونيو سنة ١٨٨٤ خطاباً شديد اللهجة إلى وزارة المستعمرات يحتج فيه على محاولة لودريتس طرده من المنطقة بعد أن أنفق أكثر من ٣٠٠ ألف جنيه لتنمية مصادر المنطقة (١٢٢) . وقد حولت وزارة المستعمرات ذلك الخطاب إلى وزارة الخارجية البريطانية مع مذكرة من لورد دربى يطلب فيها تقصى حقيقية المصالح المتعارضة عن طريق تكوين لجنة بريطانية ألمانية مشتركة (١٢٣) . وقد وافق بنسيفوت على تلك المذكرة على أساس أن الأمور سوف تستقر بواسطة لجنة مشتركة تذهب إلى المنطقة (١٢٤) . ولم يلبث دى باس أن جدد شكواه فى الرابع من يوليو معلناً أن له منشئات أخرى على طول الساحل عند خليج الهوتنتوت وميناء ساندوتش Sandwich . ورجا أن ترسل الحكومة تعليماتها برقياً إلى حكومة الرأس لضم كل الخط الساحلى(١٢٥) .

قرر لورد دربى إختيار حل اعتقد أنه يرضى الحكومة الألمانية والمستعمرين البريطانيين فأرسل خطاباً فى ٨ يوليو إلى وزارة الخارجية البريطانية اقترح فيه بعد موافقة جرانفيل إرسال برقية إلى مدينة الرأس يبين فيه أن الحكومة البريطانية ليست فى موقف يسمح لها بمعارضة المقاصد الألمانية بسبب إعلان حمايتها على المنطقة التى حصل عليها لودريتس ، وأن الحكومة البريطانية سوف تكون مستعدة لإعلان حمايتها وسلطتها على أى مكان آخر على الساحل حيث حصل الرعايا البريطانيون على إمتيازات أو لهم منشئات إذا قام برلمان مستعمرة الرأس بتوفير الاعتمادات المالية اللازمة لتغطية نفقات ذلك العمل . ولما كان دى باس قد أعلن أن له منشئات فى ميناء ساندوتش فان هذا يدل على أن حكومة الرأس ترغب فى فرض الحماية البريطانية على المنطقة الواقعة شمالى إمتياز لودريتس تلك المنطقة التى تمتد حتى خط عرض ٢٦ درجة جنوبى خط الاستواء (١٢٦) . إذا حللنا ذلك الاقتراح يتبين أن لورد دربى يقترح على الحكومة البريطانية دعوة حكومة مستعمرة الرأس إلى الإستيلاء وبدون تأخير على جميع الأراضى الواقعة على ساحل جنوب غرب أفريقية التى لم تضع ألمانيا يدها عليها بعد . وكان يهدف من وراء ذلك إلى حصر المحاولة الألمانية لاستعمار المنطقة عن طريق ضم الأراضى المجاورة للأراضى التى استولت عليها ألمانيا .

لم تر وزارة الخارجية البريطانية فى إقتراح وزارة المستعمرات ما يتعارض مع السياسة التى إتخذتها (١٢٧) . وقد ازداد الضغط على لورد دربى بوصول برقية من مستعمرة الرأس فى ٩ يوليو تذكر أن البرلمان سوف يرجأ إنعقاده وأن الوزراء ينتظرون بقلق قرار الحكومة البريطانية ، وأن الشعور السائد فى المستعمرة كان قوياً فى اتجاه فرض السلطة البريطانية على الساحل الممتد من نهر أورانج شمالا ، مع استنكار ضم أرض دامارا للامبراطورية الألمانية (١٢٨) : وعلى الرغم من تحويل وزارة المستعمرات تلك البرقية إلى وزارة الخارجية فى العاشر من يوليو (١٢٩) فان لورد دربى لم ينتظر رد جرانفيل واقترح فى ١٤ يوليو إرسال برقية إلى مدينة الرأس يعلن فيها أن الحكومة البريطانية لاتعارض النوايا الألمانية فيما يتعلق بأنجرا

بكوينا ، وأنها على إستعداد لإعلان حمايتها على أى مكان آخر يقع على الساحل يكون للرعايا البريطانيين مطالب فيه إذا قام المجلس التشريعى للمستعمرة بتدبير النفقات اللازمة للإدارة . ولما كان دى باس قد أعلن عن حقوق له فى خليج ساندوتش وخليج الهوتنتوف وأنجرا بكوينا فان الحكومةالبريطانية تعتقد أن حكومة المستعمرةسوف تنظر بعين الاعتبار إلى أنالساحل الواقع شمالى إمتياز لودريتس سوف يوضع تحت الحماية البريطانية (١٣٠) .

تحركت وزارة الخارجية البريطانية وأرسل لورد جرانفيل فى الرابع عشر من يوليو رسالة إلى أمبثيل بين فيها أن الحكومة البريطانية وصلت إلى نتيجة مؤداها عدم معارضة رغبة ألمانيا فى إعلان حمايتها على الرعايا الألمان فى أنجرا بكوينا وأنها مستعدة للاعتراف بذلك الحق بمجرد الإتفاق بين الحكومتينعلى الإجراءات المناسبة لضمان عدم إنشاء مستعمرة للمذنبين فوق أى جزء من الساحل المشار إليه ووضع القواعد اللازمة للاعتراف بحقوق الآخرين وحماية الرعايا البريطانيين الذين لديهم إمتيازات أو لهم أعمال تجارية فى مناطق أخرى . وأن أحسن طريقة للوصول إلى ذلك الهدف وإقرار الأمور هى تكوين لجنة بريطانية ألمانية (١٣١) .

كان لرسالة جرانفيل أثر سيىء فى ألمانيا ، فقد ساد اعتقاد أن بريطانيا فى الوقت الذى تعترف فيه بالمطالب الألمانية وقانونيتها تحاول الحصول كشرط لذلك الاعتراف بتعهد من بسمارك بعدم إنشاء مستعمرة للمذنبين . وقد أنكر جرانفيل فيما بعد أنه فكر فى وضع شرط ، وذكر أنه كان يرغب فقط فى التأكد مما وصل إلى سمعه بطريقة غير رسمية أن ألمانيا ليس لديها أية مقاصد فى إنشاء مستعمرة للمذنبين بالقرب من مستعمرة بريطانية مهمة . وقد إستاء بسمارك من ذلك . ومن المحتمل أن هدفجرانفيل كان الحصول على تصريح يحفظ ماء وجه بريطانيا مع المستوطنين . ومن المحتمل كذلك أنه قد أخطأ فهم المحادثة التى جرت بينه وبين هربرت بسمارك الذى استلم نسخة من رسالة جرانفيل إلى أمبثيل قبل أن يغادر لندن (١٣٢) .

وقد بعث هربرت بسمارك برسالة إلى بسمارك فى ١٤ يوليو فسر فيها جملة « ضمان عدم إنشاء » الواردة فى رسالة جرانفيل بأنه يعتقد أنها نمط من الكلام أدخل فى الرسالة لأنها سوف تنشر فى كتاب أزرق . وأنه بناء على التعليمات التى

وصلته أخطر جرانفيل أن الحكومة الألمانية ليست لديها أية نية لإنشاء مستعمرة للمذنبين فى أنجرا بكوينا ، ويرى أن إحالة جرانفيل إلى المحادثة التى تمت بينهما يعتبر رداً كافياً على طلب جرانفيل لأن الحكومة البريطانية ليست لديها أية نية لاستخلاص وعد من الحكومة الألمانية . وحاول هربرت بسمارك تبرير موقف الحكومة البريطانية بسبب المصاعب الشديدة التى تواجهها مع استراليا بعد إنشاء فرنما مستعمرة للمذنبين فى كاليدونيا الجديدة ، وهذا أدى إلى تحريك المشكلة بالنسبة لأنجرا بكوينا (١٣٣).

أرسل منستر مذكرة هربرت بسمارك إلى برلين فى ١٤ يوليو (١٣٤) . وكان بسمارك فى مدينة فارزن Varzin عندما وصلته مذكرة هربرت بسمارك فأبرق فى ١٦ يوليو إلى وزارة الخارجية الألمانية يطلب فيها اخبار أمبثيل عند تقديم مذكرة أنجرا بكوينا بصفة سرية أن الحكومة الألمانية لن تقبل شروطاً على ممارسة حقوقها الخاصة . وأن حماية الرعايا البريطانيين أمر طبيعى ، وأن ألمانيا ليست لديها أية نوايا لإنشاء مستعمرة للمذنبين ، ولكن السماح بأن يكون ذلك شرطاً فانه يعتبر مخالفاً للعزة الألمانية كدولة ذات سيادة (١٣٥) . وقد سلم أمبثيل فى ٢٩ يوليو مذكرة إلى وزارة الخارجية الألمانية رداً لعلى مذكرة منستر التى سلمها إلى وزارة الخارجية البريطانية فى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣ . وفى تلك المذكرة أحاط أمبثيل وزارة الخارجية الألمانية علماً بتعليمات جرانفيل الواردة برسالته المؤرخة ١٤ يوليو ، وفيها يعلن إستعداد بريطانيا الاعتراف بحق ألمانيا فرض حمايتها على أنجرا بكوينا بمجرد القيام بالاستعدادات اللازمة لعدم إنشاء مستعمرة للمذنبين فيها (١٣٦) . وقد رد هاتزفيلدت على أمبثيل قائلا أنه فى الوقت الذى تتمسك فيه ألمانيا بنواياها السابق إعلانها فيما يتعلق بموضوع إنشاء مستعمرة للمذنبين فان ذلك التأكيد لا يمكن جعله شرطاً للترتيبات المقترحة بين الجانبين (١٣٧) .

إنشغل بسمارك من منتصف يوليو سنة ١٨٨٤ إلى منتصف سبتمبر من نفس العام فى ملىء الفراغ الذى تركه هربرت بسمارك فى السفارة الألمانية بلندن ومحاولة جعل الحكومة البريطانية تدرك خطورة مقاصده الرامية إلى معارضتها دبلوماسياً فى المشكلة المصرية : فى ذلك الوقت كانت مشاكل بريطانيا فى مصر تقترب من ذروتها . فقد ازدادت متاعب الحكومة المصرية المالية بسبب حملة إستعادة السودان

وبسبب التدمير الذى لحق بمدينة الاسكندرية نتيجة الحرائق التى نشبت بها بسبب ضرب الأسطول البريطانى لها ، واضطرار الحكومة إلى تعويض الأجانب عن خسائرهم . وكان العلاج الوحيد للمشكلة المالية المصرية هو تغيير قانون التصفية . وقد حاولت بريطانيا القيام بذلك العمل فدعت الدول الأوربية ذات المصالح المالية فى مصر إلى مؤتمر عقد فى لندن فى ٢٨ يونيو سنة ١٨٨٤ . وفى ذلك المؤتمر اقترحت بريطانيا عدة إقتراحات من بينها تخفيض الفائدة المقررة على الدين غير الموحد والحصول على قرض جديد وتخصيص بعض موارد الدخل للمصروفات الحكومية وقد عارضت فرنسا بشدة تلك الاقتراحات . وقد ترتب على تلك المعارضة فشل المؤتمر فشلا تاماً وانفض فى ٢ أغسطس تاركاً البريطانيين فى موقف سيىء مثلما كان من قبل (١٣٨) .

لم يستطع جرانفيل معرفة سياسة المساومة التى أراد بسمارك السير عليها حتى أنه أخطر منستر فى الثالث عشر من يوليو أنه غير قادر على فهم الموقف . وبين أن بسمارك وهربرت بسمارك قد أكدا له ميل ألمانيا إلى تفضيل بريطانيا ، وأنه لن يتخذ أى قرار قبل رجوع السفراء إلى حكوماتهم ، ولكن المندوب الألمانى إنضم إلى أعضاء البعثة الفرنسية فى معارضتهم للاقتراحات المالية البريطانية . وعلى الرغم من عدم إتخاذ أى قرار فى الجلسة الأخيرة فان المندوب الألمانى قد مال إلى تأييد الاعتراضات الفرنسية لأهم أجزاء الاقتراحات البريطانية . وقد رد عليه منستر مبيناً أن الفرنسيين كانوا مصممين على آرائهم ، وأن جرانفيل قد بالغ فى وصف نفوذ بسمارك . ولم يوافق جرانفيل على رأى منستر ، وأعلن أنه من غير المرضى أن تترك الحكومة البريطانية فى جهل بالأمور بينما الحكومة الفرنسية تعتمد مقدماً على تأييد المندوبين الأجانب ، وقد أيدت الحوادث توقعاتهم (١٣٩) .

أخطر منستر فى الحادى والعشرين من يوليو جرانفيل أنه قد أرسل مذكرة إلى بسمارك الذى رد عليها قائلا « أن الشعور السائد فى فرنسا تجاه ألمانيا شعوراً عدائياً مما جعله يرى أنه من المستحسن عدم تقديم الحكومة الألمانية أى إقتراح قد لايحصل على موافقة رئيس وزراء فرنسا » (١٤٠) . ومن هذا الرد يتبين أن بسمارك كان يعارض بوضوح تقديم أى مساعدة لبريطانيا .

لم يلبث منستر أن أخطر جرانفيل فى الرابع والعشرين من يوليو أن بسمارك يعتقد أن الألمان يمتلكون سندات مالية ذات قيمة كبيرة على مصر . وقد سأل جرانفيل منستر عن الفترة الزمنية التى تدين ألمانيا فيها مصر . وكان رد منستر على ذلك التساؤل هو الضحك . وقد بين جرانفيل أنه إذا كانت سندات الدين قد آلت حالياً إلى رعايا ألمان لأسباب سياسية فانه يدل على أن الحكومتين الألمانية والبريطانية كانتا فى غفلة بعض الوقت (١٤١) . وقد رد أمبثيل على جرانفيل فى ٢٦ يوليو مبيناً أنه طبقاً لنشرة غرفة تجارة فرانكفورت فان السندات المالية التى يملكها الألمان بلغت قيمتها خمسين مليون جنيه استرليني من سندات الدين غير الموحد (١٤٢) . وقد اعتقد جرانفيل أن تلك السندات قد إنتقلت إلى ألمانيا عن طريق بيت روتشلد Rothchiilds (١٤٣) . ولم تكن هناك معلومات جديدة متاحة عن الموضوع . ولما كان بسمارك قد سبق وأعلن من قبل أن ألمانيا ليس لها إستغلالات مالية فى مصر فان تحويل مبالغ كبيرة من سندات الدين المصرى إلى الألمان يثير الشك بأن هذا العمل يرتبط بالناحية السياسية .

أعطت سياسة بسمارك العدائية فى المؤتمر الذى عقد فى لندن لبحث المشكلة المصرية تأثيراً كبيراً للاحتجاج الذي قدمه فيما يتعلق بموضوع إنشاء مستعمرة للمذنبين فى أنجرا بكوينا . وقد عبر عن ذلك فى رسالة أرسلها إلى منستر فى ٢٤ يوليو سنة ١٨٨٤ أعلن فيها « أنه على الرغم من إعتراف الحكومة البريطانية بالحقوق الألمانية فى أنجرا بكوينا فانها قد وضعت بعض الشروط لممارسة ألمانيا لتلك الحقوق ، وطالبت ألمانيا باعطاء تأكيدات أنها لن تنشىء مستعمرة للمذنبين فى المنطقة . وقد بينت الحكومة الألمانية للحكومة البريطانية أنه ليست لديها النية لإنشاء مثل تلك المستعمرة ولذلك فهى ترفض إعطاء مثل ذلك التأكيد لأنه يقيد ألمانيا فى ممارسة حقوقها غير المتنازع عليها ، وهو فى نفس الوقت مطلب غير عادى ، ومثل هذا التعهد لم تطالب به بريطانيا فى الظروف المشابهة . وعلى هذا الأساس فان بسمارك لن ينصح الامبراطور الألمانى بقبول التعهد المقترح من الحكومة البريطانية . وأضاف بسمارك أنه من الطبيعى إحترام الحقوق التى حصل عليها الرعايا البريطانيون فى أنجرا بكوينا . وطلب من منستر قراءة تلك التعليمات على جرانفيل وتسليمه مسودة منها » (١٤٤) .

ناقش منستر المشكلة فى السابع من أغسطس مع جرانفيل الذى أبدى دهشته من حدوث تلك المعارضة الرسمية لمذكرة سبق واتفق عليها مع هربرت بسمارك ، وأن الجملة المشتكى منها لم تثر فى ذلك الوقت أى معارضة من هربرت بسمارك وأن الكلمات المستخدمة كانت تعنى فقط أن بريطانيا ترغب فى التأكد من أن تأكيدات هربرت بسمارك مؤيدة من حكومته . واقترح جرانفيل أن تتعهد كل من ألمانيا وبريطانيا بعدم إنشاء مستعمرة للمذنبين على ذلك الساحل . وإذا لم توافق ألمانيا على ذلك الاقتراح فانه يكتفيه رسالة من الحكومة الألمانية تؤيد تأكيدات هربرت بسمارك(١٤٥) .

أخطر منستر حكومته بما دار بينه وبين جرانفيل ، وحاول أن يبين لبسمارك أنه حاول التأثير على جرانفيل مبيناً أن بسمارك مهتم شخصياً بتلك المشكلة وكيف أن السياسة الألمانية سوف تتأثر بسببها . وأضاف أن جرانفيل قدم إقتراحاً آخر هو سحب المذكرة التى قدمها أمبثيل فى ١٩ يوليو (١٤٦) ، وتغييرها بما يطابق رغبات الحكومة الألمانية (١٤٧) . وبذلك يكون جرانفيل قد سحب الشروط التى حاول فرضها على إعتراف بريطانيا بالمركز الألمانى فى أنجرا بكوينا . وأصبح من الواضح أن جرانفيل لن يحاول فرض تعهد على الحكومة الألمانية ، وأن كل ما يطلبه هو تكرار البيانات التى قدمت إليه بهدف نشرها على الرأى العام البريطانى .

أخطر بسمارك وزارة الخارجية الألمانية فى ١٣ أغسطس أن سحب المذكرة التى قدمها أمبثيل فى ١٩ يوليو قد أصبح غير ذى موضوع بعد أن إستجابت الحكومة البريطانية لوجهة النظر الألمانية . ولا داعى للرد على إقتراح جرانفيل (١٤٨) . ولكنه يعترض على قول جرانفيل أن مذكرته التى أرسلها إلى أمبثيل فى ١٤ يوليو (١٤٩) سبق واتفق عليها مع هربرت بسمارك خاصة وأن هربرت بسمارك أنكر ذلك التأكيد عندما ناقشته الحكومة الألمانية فيه . وقد بين هربرت بسمارك أنه قد استلم نسخة من رسالة جرانفيل فى مساء ١٣ يوليو فى نفس اللحظة التى غادر فيها مدينة لندن ، وأنه أرسل النسخة التى تسلمها إلى برلين فى اليوم التالى وعليها بعض تعليقاته (١٥٠)

وعلى الرغم من إنتهاء المشكلة الخاصة بالتعهد فان بسمارك لم يلبث أن وجد أسساً أخرى للتهيج ضد الحكومة البريطانية . فقد وصلت إلى ألمانيا أنباء البرقية التى أرسلها دربى إلى حكومة مستعمرة الرأس فى ١٤ يوليو سنة ١٨٨٤ (١٥١) فسارع هاتزفيلدت بارسال برقية إلى لندن فى ٢١ يوليو يطلب فيها من منستر الاستفسار عما إذا كانت التعليمات المرسلة إلى حكومة مستعمرة الرأس لمنعها من القيام بأى خطوات أخرى بالنسبة لأنجرا بكوينا — تلك التعليمات التى تعهد جرانفيل لهربرت بسمارك بارسالها فى ١٧ يونيو قد أرسلت وفى أى يوم أرسلت (١٥٢) وقد أبرق منستر إلى حكومته فى الثانى والعشرين من يوليو مبيناً أنها قد أرسلت فى ١٤ يوليو (١٥٣) . ولاشك أنه قد حدث بعض الاضطراب ويرجع ذلك إلى أن التعليمات التى أرسلها لورد دربى فى ١٧ يونيو (١٥٤) كانت تختلف عن التعليمات التى أبرق بها فى ١٤ يوليو (١٥٥) . ولم يرض هاتزفيلدت عن الإجابة التى وصلته من لندن وأبرق فى ٢٦ يوليو إلى القنصل الألمانى فى مدينة الرأس يطلب منه إخطاره بقرار برلمان الرأس وكلمات برقية لورد دربى التى أرسلها إلى مدينة الرأس فى ١٤ يوليو (١٥٦) . وقد وصل رد القنصل فى ٢٨ يوليو يتضمن المعلومات المطلوبة (١٥٧). وقد علقت وزارة الخارجية الألمانيةتعليقات شديدة على المعلومات التى أرسلها القنصل الألمانى ثم أرسلتها إلى لندن فى ٢ أغسطس سنة ١٨٨٤ (١٥٨) .

حاولت الحكومة الألمانية حل مشكلة الخط الساحلى فيما بين نهر أورانج وخط عرض ٢٦ درجة جنوبى خط الاستواء فى ٧ أغسطس فأرسلت السفينة الحربية الألمانية البرايث إلى المنطقة حيث أعلن قائدها أن المنطقة الساحلية تحت الحماية الألمانية . وقامت الحكومة الألمانية فور ذلك الإعلان باخطار الدول الأوربية بذلك الإعلان ، كما أخطر فون بليسن von Plessen القائم بالأعمال الألمانى فى لندن حكومته فى ١٦ أغسطس أنه قد أبلغ الحكومة البريطانية شفوياً بذلك الإجراء (١٦٠) .

لم يلبث القنصل الألمانى فى مدينة الرأس أن أرسل تقريراً آخر إلى حكومته فى ٢٣ يوليو تضمن تفصيلات النقاش الذى حدث فى برلمان مستعمرة الرأس . وفى ذلك التقرير ذكر كيف أن حكومة المستعمرة قد إقترحت فى مبدأ الأمر ضم

المنطقة الساحلية الواقعة بين مستعمرة الرأس وخليج والفش، ولكن ذلك الاقتراح قد أدخل عليه تعديلا بحيث تضم المنطقة الممتدة حتى مستعمرة أنجولا البرتغالية(١٦١). وكرد فعل لذلك التقرير أبرقت الحكومة الألمانية فى ١٧ أغسطس إلى القائم بالأعمال الألمانى فى لندن تطلب منة إخطار وزارة الخارجية أن قرار برلمان مستعمرة الرأس قد أحدث ربكة للحكومة الألمانية لأنه هو نفس القرار الذى سبق واتخذته الحكومة الألمانية (١٦٢) . وكان رد وزارة الخارجية البريطانية هو أن حكومة مستعمرة الرأس لم تضم سوى الأراضى الواقعة خارج المنطقة التى تطالب بها ألمانيا . وأن ذلك الضم لم ينفذ حتى تاريخ الإخطار الألمانى ، وبالتالى فان تلك المشكلة لن تؤد إلى حدوث مشاكل أخرى . ووعدت وزارة الخارجية البريطانية باعطاء الحكومة الألمانية رداً كاملا بمجرد الحصول عليه (١٦٣) .

لم يكن لورد جرانفيل على إستعداد للاعتراض على تصرف الحكومة الألمانية الجديد بل رأى ضرورة القيام بالتحريات اللازمة عن طبيعه الحماية التى أشارت إليها الحكومة الألمانية واقترح على لورد دربى إخطار حكومة مستعمرة الرأس برقياً بمكاتبة الحكومة الألمانية وأن تحترس من أن تتدخل ضد الإداعاءات الألمانية فى المنطقة الواقعة بين نهر أورانج وخط عرض ٢٦ درجة جنوبى خط الاستواء (١٦٤) ومن الواضح أن رغبة جرانفيل الأولى أصبحت إجراء تسوية مع الحكومة الألمانية ولم تصبح عنده الرغبة فى منح حكومة مستعمرة الرأس إمتيازات قد تؤدى إلى القضاء على فرص الإتفاق مع الحكومة الألمانية ، وإقرار الأمور بين الجانبين ، ولكنه فى الواقع لم يدرك أهمية مكاتبة فون بليسن التى ذكرت أن الحكومة الألمانية قد اتخذت نفس القرار الذى اتخذته حكومة مستعمرة الرأس ، وأنها تنوى ضم كل المنطقة الساحلية . ويظهر أن لورد جرانفيل قد اعتقد أن بسمارك يعارض فقط محاولة حكومة الرأس ضم ذلك الجزء من الساحل الذى وضع تحت الحماية الألمانية فيما بين نهر أورانج وخط عرض ٢٦ درجة جنوبى خط الاستواء ، ولم يدرك أن ألمانيا ترغب فى الإستيلاء على كل المنطقة الساحلية .

وضح خطأ تفكير جرانفيل عندما طلب هاتزفيلدت فى التاسع عشر من أغسطس من فون بليسين إخطار جرانفيل أن المنطقة الواقعة شمالى ممتلكات لودريتس قد

حصل بعض الرعايا الألمان على حقوق بها عن طريق عقد معاهدات مع زعمائها المستقلين ، وطلبوا حماية الحكومة الألمانية . وأن الحكومة الألمانية مضطرة إلى منحهم تلك الحماية لأن تلك المعاهدات حقيقية وغير زائفة . وقد أدت مطالبة حكومة الرأس بالأراضى الواقعة خارج نطاق الحكم البريطانى فى المنطقة المشار إليها إلى إحداث ربكة للحكومة الألمانية بسبب تعارض ذلك مع المطالب الألمانية وهذا العمل من جانب حكومة الرأس يتعارض مع البيان الصادر من الحكومة البريطانية فى سنة ١٨٨٠ وهو البيان الخاص بتحديد المناطق التى تخضع للحكم البريطانى فى إفريقية ، كما أن الحكومة الألمانية لم تكن تتوقع أن يؤدى استفسارها عن الحق البريطانى إلى محاولة مد الحكم البريطانى لمنافسة الاستغلالات الألمانية (١٦٥) . وقد سلم فون بليسين تلك المكاتبة لوزارة الخارجية البريطانية فى ٢٢ أغسطس سنة ١٨٨٤ (١٦٦) .

لم تتوقف الحكومة الألمانية عند هذا الحد بل طلبت من فون بليسين فى ٢٢ أغسطس إيضاح موقفها ، وعلى أساس تلك التعليمات سلم فون بليسين فى السادس والعشرين من أغسطس مذكرة إلى وزارة الخارجية البريطانية طلب فيها رسمياً عدم موافقة الحكومة البريطانية على قرار برلمان مستعمرة الرأس . وفى تلك المذكرة شرح فون بليسين تاريخ المفاوضات بين الجانبين ، وأعرب عن دهشة الحكومة الألمانية لأن الحكومة البريطانية تتصرف عكس بياناتها الرسمية الصادرة فى سنة ١٨٨٠ . واتهمت المذكرة لورد دربى بأنه المحرض المباشر لحكومة مستعمرة الرأس بارساله برقية ١٤ يوليو (١٦٧) .

وفى نفس الوقت سمح بسمارك للصحف الألمانية بالتعليق على الموضوع ، وأعيد نشر برقية لورد دربى إلى حكومة مستعمرة الرأس فى الصحيفة الرسمية . وقد أدى هذا العمل من جانب بسمارك إلى إزدياد إهتمام الألمان بالمشكلة الاستعمارية ، وكان يهدف من وراء ذلك إلى زيادة شك الألمان فى أن بريطانيا تعارض الرغبات الاستعمارية الألمانية ، وأن يؤدى ذلك إلى إنتشار السخط الشديد ضد بريطانيا فى جميع أنحاء ألمانيا (١٦٨) . ومن المعتقد أن بسمارك تعمد إهاجة الصحف الألمانية ضد بريطانيا بخصوص مشكلة جنوب غرب إفريقية حتى يزيد من شعبيته (١٦٩) .

أصدر بسمارك تعليماته فى ٢٣ أغسطس بضرورة رفع العلم الألمانى على الأراضى الواقعة بالقرب من خليج والفش التى حصلت عليها شركة هانزمان ـ بليشر دور دايز Hansemann - Belichroder- Dyes . وأعلن أنه لن يصدر تعليمات أخرى تتعلق بالموضوع حتى يصله رد من لندن . فاذا أهملت الحكومة البريطانية طلبه الخاص بقرار برلمان مستعمرة الرأس فانه ينوى قطع العلاقات الألمانية مع بريطانيا . وفى الواقع كانت مشكلة جنوب غرب إفريقية من المشاكل البسيطة ولكن بسمار كان يحاول خلق مشكلة دبلوماسية مع بريطانيا يكون من نتيجتها توثيق العلاقات الألمانية الفرنسية(١٧٠) .

وعلى الرغم من الجهود التى بذلها بسمارك لإيجاد خلاف جوهرى مع بريطانيا فان الظروف لم تتح له فرصة وضع تهديداته موضع التنفيذ بسبب تراجع الحكومة البريطانية عن موقفها . فقد أوضحت نغمة الصحف الألمانية وتقارير أمبثيل الخط الذى يسير عليه بسمارك . وقد تم توضيح الموقف فى أواخر أغسطس بعد إعلان ألمانيا وضع الجزء الباقى من ساحل جنوب غرب إفريقية فيما بين رأس فريو وخط عرض ٢٦ درجة جنوبى خط الاستواء تحت الحماية الألمانية . وقد وصلت أنباء ذلك من مدينة الرأس إلى وزارة الخارجية الألمانية فى ٥ سبتمبر سنة ١٨٨٤ (١٧١) ، كما طلبت الحكومة الألمانية من القائم بالأعمال الألمانى فى لندن إخطار الحكومة البريطانية بالموضوع (١٧٢) . وقد نفذ القائم بالأعمال الألمانى تعليمات حكومته فى ٨ سبتمبر واقترح فى نفس الوقت تكوين لجنة بريطانية ألمانية لإنهاء المشكلة (١٧٣) .

ردت الحكومة البريطانية فى ٢٢ سبتمبر على مذكرة واقتراح الحكومة الألمانية مبينة أنها قد تبينت من المذكرة الجديدة أن الحكومة الألمانية تنوى إنشاء مستعمرة أو منطقة حماية فى المنطقة التى حددتها المذكرة الأخيرة . وأعربت عن ترحيب الحكومة البريطانية بوجود ألمانيا كمجاورة لممتلكاتها على ذلك الجزء من ساحل إفريقية الذى لم يدخل بعد ضمن ممتلكات مستعمرة الرأس وبالتالى فهو ليس ضمن الممتلكات البريطانية (١٧٤) . وكان لتلك المذكرة تأثير حسن على بسمارك . وأخطر فون بليسين وزارة الخارجية البريطانية أن بسمارك لاحظ أن المذكرة البريطانية

تعتبر الخطوة الأولى فى الاتجاه الذي يأمل أن تسير عليه السياسة البريطانية ، وأنه كان يرغب لمصلحتا البلدين فى الحاضر والمستقبل أن تتم قبل ذلك الوقت (١٧٥) .

بقيت نقط بسيطة للاتفاق بين الجانبين تتعلق بالمنازعات التى حدثت بين التجار البريطانيين وبين لودريتس خاصة بحقوقهم فى الأراضى الداخلية وكذلك بالنسبة للجزر الموجودة فى خليج أنجرا بكوينا . ولكن لم يكن لهذه المشاكل أهمية كبيرة بحيث يترتب عليها حدوث مشاكل سياسية بين الجانبين . وكانت مقترحات الجانبين لحل تلك المشاكل تتطلب تكوين لجنة مشتركة لبحثها . وقد أخطر القائم بالأعمال البريطانى فى برلين وزارة الخارجية الألمانية فى ١٩ سبتمبر أن الحكومة البريطانية على إستعداد للموافقة على ذلك الإجراء (١٧٦) . وتسلمت الحكومة البريطانية موافقة الحكومة الألمانية على الاقتراح فى ٨ أكتوبر (١٧٧) . واجتمعت اللجنة المشتركة فى مدينة الرأس فى مارس سنة ١٨٨٥ ، واستمرت إجتماعاتها حتى سبتمبر من نفس العام . وقدمت نتيجة ما وصلت إليه فى نهاية ذلك العام (١٧٨) .

إنتهى سخط بسمارك بتسوية مشكلة أنجرا ، ولكنه استمر يعبر عن عدم رضاه واستنكاره للطريقة التى عاملته بها بريطانيا. وأدى هذا إلى أن سياسته تجاه بريطانيا بقيت سياسة عداء فترةمن الوقت . وقد أخطر منستر اللورد جرانفيل فى أكتوبر سنة ١٨٨٤ أن المستشار الألمانى بسمارك يشعر أنه ظلم من التصرفات البريطانية فى مشكلة أنجرا بكوينا فى الوقت الذى كان ينتظر فيه أن توجه بريطانيا إهتماماً أكبر للمشكلة (١٧٩ . وقد شعر ماليت السفير البريطانى فى برلين ببعض الخوف من مقاصد بسمارك (١٨٠) : وقد أخبر بسمارك ماليت فى يناير سنة ١٨٨٥ أن فشل بريطانيا فى التعاون معه فى المشكلة الاستعمارية قد أجبره على تنفيذ أهدافه عن طريق التفاهم مع فرنسا . وبين له أنه لن يستطيع إبقاء منستر سفيراً لألمانيا فى لندن بعد أن ثبت فشله فى إيضاح الأهمية المرتبطة بالمشكلة الاستعمارية الألمانية . وكان الانطباع العام الذى حصل عليه ماليت من تلك المحادثة هو أن بسمارك لايرغب فى تحسن العلاقات بين البلدين فوراً (١٨١).

استمرت الصحافة الألمانية فى حملاتها العدائية ضد بريطانيا بعد تسوية مشكلة أنجرا بكوينا . وتحركت تلك العداوة بطريقة أشد فى ١١ ديسمبر سنة ١٨٨٤ عندما

قدم بسمارك للريشيشتاغ الألمانى كتاباً أبيض يحتوى على الوثائق الخاصة بجميع المحادثات التى دارت بين الجانبين بخصوص مشكلة أنجرا بكوينا . وكان لنشر تلك الوثائق تأثير سيىء على الرأى العام البريطانى على الرغم من نشر الحكومة البريطانية لثلاث كتب زرق خاصة بالمشكلة . وقد علقت صحيفة التايمز على ذلك الموضوع قائلة « على الرغم من الحقائق الواضحة للمشكلة فيؤسفنا أن نقول إننا لم نستطع على الرغم من الوثائق العديدة والطويلة التى نشرت أن نجد دفاعاً مرضياً عن الطريقة التى عولجت بها شئون الشعب بواسطة بعض وزراء التاج ، ومن المحتمل أنها أظهرت أن السياسة الألمانية لم تكن مستقيمة تماماً ويوجهها فرد واحد كما أظهر ذلك الكتاب الأبيض ، ولكن جوهر المشكلة لم يتأثر بأقل تصحيح من ذلك النوع » (١٨٢) . وقد شارك بعض وزراء الحكومة صحيفة التايمز فى ذلك الرأي ، وأخبر تشمبرلين فى الرابع والعشرين من سبتمبر هربرت بسمارك « أنه من الجنون التام بالنسبة للسياسة الخارجية البريطانية إستفزاز ألمانيا التى من السهل أن تصبح من أحسن أصدقاء بريطانيا » (١٨٣) . وكان ديلك يشعر بنفس الشعور وأخبر هربرت بسمارك بأنه يشعر بأسف عميق للجموح ونقص المهارة فى السياسة البريطانية تجاه المشكلة الاستعمارية الألمانية . وأن من حق الألمان الشكوى من سلوك بريطانيا الغبي . وأن الخطأ كان من جانب بريطانيا خاصة وأن ألمانيا قد بينت سياستها بوضوح ، ولكن لورد جرانفيل لم يلتق بالرغبات الألمانية (١٨٤) . كما أعلن لورد هارتنجتون Hartington لهربرت بسمارك فى مارس سنة ١٨٨٥ « أن اشتراك لورد دربى فى الوزارة البريطانية كان غلطة . وأعرب عن أسفه لسلوك دربى وعزى إليه مسئولية سوء والفهم الذى حدث بين الجانبين (١٨٥) ؛» . وفى الحقيقة لم يكن لورد دربى هو الوحيد الذى يستحق اللوم بل يشترك معه فى هذا الحكومة البريطانية والكونت منستر الذى لعب دوراً مهماً فى المحادثات التى جرت بين البلدين .

كان الانتقاد الموجه إلى منستر هو أنه لم يستطع أن يبين للحكومة البريطانية أن عليها أن تسير على سياسة صداقة فيما يختص بالمستعمرات الألمانية حتى لا تفقد التأييد الألمانى فى المشكلة المصرية . ومن الواضح أن منستر قد فشل فى توضيح ذلك

الاتجاه للحكومة البريطانية . وعلى الرغم من أن الوزراء الرئيسين فى الوزارة البريطانية باستثناء لورد دربى لم يكونوا يميلون إلى معارضة الاستعمار الألمانى وعلى إستعداد لملاقاة رغبات بسمارك إلا أن منستر أو غيره لم يخطرهم بها . وحتى يونيو سنة ١٨٨٤ لم يخطر منستر لورد جرانفيل أن ألمانيا ترغب فى إقامة مستعمرة فى أنجرا بكوينا ، ولم ينتقده بسمارك على ذلك الإغفال . وفى الواقع لم يكن منستر يستطيع القيام بذلك العمل لأن الحكومة الألمانية لم تخطره بأهدافها بوضوح . كما لم يدرك منستر ما يحدث فى الخفاء ، وكان أداة فى يد الحكومة الألمانية لتنفيذ أهدافها .

ومن الواضح أن بسمارك لم يحاول الخداع عند بداية المناقشات لأنه فى ذلك الوقت لم يكن قد قرر اتخاذ سياسة استعمارية ، ولكن عندما غير مشروعاته بسبب محاولته إجتذاب الرأى العام الألمانى إلى جانبه لم يبذل أى محاولة لإخطار الحكومة البريطانية . وكانت مراسلاته غامضة بحيث حجبت نواياه ، ومن الأمثلة على ذلك استخدام بسمارك لكلمة حماية بمهارة بحيث تجنب تحديد مضمونها فى جميع مراحل المناقشات ، ففى استفساره الأول ترك تأثيراً بأن استخدام تلك الكلمة لايعنى الضم . ولذلك فشلت الحكومة البريطانية فى إدراك ما هو بسبيله عندما أشار إلى أنه سوف يمد الحماية الألمانية على المنطقة أو حتى عندما أعلن تلك الحماية . وفى النهاية فسر للحكومة البريطانية أن إحتمال ضم بريطانيا للمنطقة مرفوض . وعندما أبدت بريطانيا دهشتها من ذلك الموقف أشار بسمارك إلى إعلانه الحماية على المنطقة من قبل . وقد تغير المعنى الذي ألحقه بسمارك بتلك الكلمة الغامضة بتغير الزمن ، وعلى الرغم من ذلك لم يفسر بسمارك لبريطانيا ذلك التغيير . ومن المؤكد أن بسمارك قد تعمد عدم إخطار منستر بنواياه الحقيقية لأنه توقع معارضة بريطانيا لمشروعاته الاستعمارية. وبتتبع تاريخ المفاوضات بين الجانبين لا يمكن إعفاء بسمارك من الاتهام بأنه كان يرغب الوصول إلى أهدافه عن طريق إخفائها عن الحكومة البريطانية .

من المحتمل أن بسمارك كان على حق فى إخفائه لنواياه خوفاً من المعارضة البريطانية ، وكانت إقتراحات المستعمرين وتصرفات لورد دربى المؤيدة لهم أكبر دليل على صدق توقعه . ولكن كان من الممكن أن يعلن بسمارك عن نواياه منذ البداية

خاصة وأن مركزه فى أوربا فى ذلك الوقت كان قوياً بحيث لا تستطيع بريطانيا معارضته كما أن جميع الوزراء البريطانيين باستثناء لورد دربى لم يكونوا يرغبون فى معارضة المطالب الألمانية . وقد أدت الطريقة التى سار عليها بسمارك إلى تفكير بريطانيا فى الاستيلاء على أنجرا بكوينا على أساس أنها لم تخطر بنواياه . وفى النهاية عندما ظهر أن بريطانيا سوف تضم المنطقة وجد أنه من الضرورى أن يوضح نواياه واستخدام أسلوب التهديد لمنع بريطانيا من الاستيلاء على منطقة جنوب غرب أفريقية .

لا يمكن أن يعزى إلى بسمارك أنه المتسبب الوحيد عن حدوث النزاع بين ألمانيا وبريطانيا فقد لعبت الأخطاء التى وقعت فيها الحكومة البريطانية دوراً كبيراً فى المشكلة ، فلو أن الحكومة البريطانية كانت قد ردت رداً صريحاً على استفسار بسمارك منذ البداية وبينت حقوقها أو أعلنت عن عدم ملكيتها للمنطقة فربما كان ذلك قد وفر على بسمارك الجهد الأخير الذى بذله لوضع يده على المنطقة . وكان من المعروف بوضوح عند الحكومة البريطانية أنه ليست لبريطانيا أية حقوق أو سيادة على منطقة أنجرا بكوينا . وكانت الحكومة البريطانية على وشك إخطار الحكومة الألمانية بذلك عندما تدخل رئيس وزراء مستعمرة الرأس . ويرجع إدعاء بريطانيا بأن من حقها منع الدول الأخرى من الاستيلاء على المنطقة إلىاستجابة لورد دربى لطلب مندوبى المستعمرين . وكان يدرك الدور غير العادى الذى لعبه فى المحادثات فقد لعب دربى دوراً كبيراً فى المحادثات التى دارت بين البلدين ، وقام بدور قيادى فيها . وكانت السياسة التى اتبعتها الحكومة البريطانية حتى يونيو سنة ١٨٨٤ هى سياسته . فقد كانت وزارة الخارجية البريطانية تنفذ آراءه ، وبذلك يتحمل المسئولية المباشرة للسلوك الذى سلكته الحكومة البريطانية فى تلك المحادثات ، فقد منع وزارة الخارجية من إعطاء بسمارك رداً صريحاً على استفساره . وقد ترتب على رغبته فى إرضاء حكومة مستعمرة الرأس إدخال حكومته فى مشاكل دولية .

أما لورد جرانفيل فقد تراخى فى القيام بعمله وتنازل عن المسئولية الملقاة على عاتقه للورد دربى وزير المستعمرات . ويظهر أنه كان يعتبر تلك المشكلة من المشاكل الثانوية ، وأنه فى الإمكان تركها كلية لتصرف وزارة المستعمرات وحكومة

مستعمرة الرأس . وكان جرانفيل مشهوراً بالاتكال على مرؤوسيه فى الدخول فى تفصيلات الأمور فى الوقت الذى يتولى هو فيه المفاوضات . وكان من المفروض على جرانفيل أن يستشير زملاءه فى الوزارة فى كل خطوة يخطوها فى ذلك الموضوع على أساس المسئولية الوزارية ، ولكنه فى تلك المشكلة لم يفعل واستشار فقط وزارة المستعمرات ، وهو لذلك يعتبر مسئولا مسئولية مباشرة عن النزاع الذى حدث بين بريطانيا وألمانيا .

الهوامش

١ ــ تاجر من بريمن اشتغل بالتجارة فى جنوب افريقيا.

2. G. White Book : Angra Pequena, no, I, Luderitz to G.T.F.O., 16. II.82.
3. R.V.S., I, Holleben to Luderitz, 20. 1.83.
4. G.White Book : op. cit. no. II. G.F.O. to H. Bismarck, 4.2.83.
5. G.White Book : ibid. no. 2, G.F.O. to H.Bismarck, 4.2.83.
6. R.V.S., III, Munster to Bismarck, 6.6.84.
7. F.O. : 64/1102no. 196A , Granville to Ampthill, 14.6.84.
8. British Blue Book : C.4265, Appen.IV. a minute by Sir. J.Pauncefote to Bismarck. 7.2.83.
9. G.White Book : op. cit. no. 4, Munster to Bismarck, 26.2.83.
10. F.A.O. : 64/1101, F.O.to C.O., 12.2 83.
11. B.Bule Book : op. cit, App. IV, Granville to Munster, 23.2..83.
12. G.White Book,op. cit. no. 24, Bismarck to Munster, 10.6.84.
13. R.V.S.I, memo. by Bojanowski, 8,8.83.
14. R.V.S.I, meme. by Bojanowski, 8,8,83.
15. R.V.S.I, H. Bismarck to Hatzfeldt, 15.8.83.
16. G.White Bcok : op. cit. no. 3, Bismarck to Lippert, 18.8.83.
17. Blue Book : C. 4190, no. 15, F.O. to C.O., 22.9.83.
18. F.O.:64/1101, Sir Robert Herbert to Sir Philip Currie, prive, 7.11.83.
19. Laurence, S.P. : The Life of John Xavier Merriman, p. 85.
20. G.White Book : op.cit. no.5.G.F.0. to H.Bismarck, 12.11.83, B.Bule Book : C.4190, no. 29, F.O. to C.O.17.11.83.
21. B.Blue Book : C. 4190, no. 30, Cra ville to Munster, 21.11.83.

٢٢ ــ انظر ص ١٠٦ من هذا البحث .

23. G.White Book : op.cit. no. 6, Luderitz to Bismarck, 20.11.83.
24. G.White Book : ibid. no. 8., instr. to munster, 27.11.83.
25. G.White Bock : ibid, no. 9. Munster to F.O., 31.12.83.
26. B.Blue Book : C.9140, no. 38, F.O. to C.O. 19.1.84.
27. Granville's Papers, 29/207, Granville to H,Bismarck, 2.10.84.
28. F.O. : 64/1144, no. 142, Gravnille to Ampthill, 24.4.83.
29. F.O.; 244/363, no 142, Ampthill to Granville, 27.4.83.
30. F.O.: 244/363, no, 149, Ampthill to Granville, 3.5.83.
31. B.Blue Book : C.4190, no. 58, encl. no.I, Ampthille to Granville, 30.5.84.

٣٢ ــ انظر ص ١١٠ من هذا البحث .

33. B.Blue Book : C 4190, no. 31, encl.2, minute Munster toAdministrator, 31. 10. 83.
34. B.Blue Book : C 4190, no. 33, Officer Administrator to C.O., 13.11.83.

35. F.O. : 64/1101, C.O. to F.O., 12.12.83.
36. B.Blue Book : C. 4190, no. 34, C.O. to Admirality, 12. 12. 83.
37. B.Blue Book : C.4190, no, 36, A dmirality to C.O., 27. 12. 83.
38. B.Blue Book : C.4190 no. 37, C.O. to Amirality, 5.1. 84.
39. F.O. : 64/1102, Admirality to C.O., 23. 1. 84.
40. H.Parliamentary Debates, CCLXXXVIII, p. 646.
41. B.Blue Book, : C. 4190 no. 17, Officer Administrating the government to Derby, , 17.9.83.
42. B.Blue Book : C.4190, no. 31, ecnl. no.2 minute Minister to Administrator, 31,10.83.
43. B.Blue Book : C . 4190, no, 31, encl.I,J. Spence to J.X.Merriman, 29. 10.83.
44. B.Blue Book : C. 4190, no 42, minute Ministers to Administr. 30.1.84.
45. Laurence, p. : The Life of j.Xavier Merriman, p.85.
46. The Timees, II.2.84., 7.3.84.
47. F.O.: 64/1102, C.O. to H. Robinson, 29. I.84.
48. B.Blue Book : C.4190, no. 39, derby to Officer Administ. 5.2.84.
49. B.Blue Book : C. 4190, no. 40 tel. Officer Administ. to Derby, 6.2.84.

٥٠ ــ انظر ص ١١ من هذا البحث .

51. R.V.S.II, German Admirality to G.F.O., 7.3.84.
52. G.White Book : op. cit no. II. t no. II, Commander of Nautilus to G. Admirality, 27. 1.84.

٥٣ ــ انظر ص ١١٣ من هذا البحث .

54. G.White Book : op. cit. Bismarckk to Lippert, 24. 4. 84.
55. G.White Book : ibid. no. 13, Bismarck to G. ambassador, 24.4.84.
56. B.Blue Book : C. 4190, no. 43, encl. Granville to Ampthille, 25. 4. 84.
57. B.Blue Book : C. 4190, no. 43, F.O.toC.O.,25.4.84.
58. G.White Book : op.cit. no. 18, Lippert to Bismarck, 28,4.84.
59. B.Blue Book : C 4190, no. 50. H, Robison to Derby, 29.4.84.
60. F.O. : 64/1102, memo. by Dallas, 2.5.84.

٦١ ــ انظر ص ١٢ من هذا البحث .

62. B.Blue Book : c. 4190, no 54, tel. Derby to Robinson, 7.5.84.
63. The Tmies, 8.5.84., P.5.
64. The Times, 13.5.84.p.5.
65. B.Blue Book : C. 4190,no. 48, tel. Robinson to Derby. 15.5.84.
66. Gross Politik, IV, no. 736, Hatzfeldt to Munster, 4.4.84.
67. Grosse Politik, ibid, no., 737, Munster to Bismarck, 29.4.84.
68. Grosse Politik, ibid. no. 738, Bismarck to Munster, 5.5.84.
69. H. Parliamentary Debates, CCLXXXVIII, pp. 3—5.

70. R.V.S. : op. cit. II, 13, 5. 84.
71. The Times, 17.5.84.p.9.
72. G.White Book : op. cit no. 14, Munster to Bismarck, 17.5.84.
73. H.Parliamentary Debates, CCLXXXVIII, pp. 646-647.
74. B.Blue Book : C. 4190, no.49.C.O.to F.O., 17.5.84.
٧٥ ـ انظر ص ١١٥ من هذا البحث .
76. G.White Book : p.cit. no. 15, Hatzfeldt to Munster, 21.5.84.
77. G.White Book : ibid. no. 16, Munster to Hatzfeldt, 21.5.84.
78. G.White Book : ibid. no. 17, Hatzfeldt to Munster, 24.5.84.
79. Grosse Politik, VI, no. 741, Bismarck to Munster, tel. 25.5.84.
80. R.V.S. : op. ict. III, no 2, Bismarck toG.F.O., 25, 5. 84.
81. The Times, 27.5.84.p.5.
82. G.White Book : op. cit. no. 19, Munster to Bismarck, 26.5.84.
83. G,White Book : ibid, no. 20, Munster to Bismarck, 27.5.84.
84. H.Parliamentary Debates : CCCLXXXVIII, pp. 1449 - 1459.
85. R.V.S. : op. cit. no. 75, Munster to Bismarck, 28.5.84.
86. R.V.S. : ibid. III, isntr. to munster, 2.6.84.
87. B.Blue Book : C. 4190, no, 54, Robinson to Derby, tel, 29.5.84.
88. B.Blue Book : C. 4190, no. 55, C.O.to F.O., 2.6.84.
89. G.White Book : op. cit. no. 21, Lippert to G.F.O., 3.6.84.
90. G. White Book : Ibid. no. 22, Hatzfelt to Munster, tel,. 4.6.84.
91. G. White Book : ibid. no. 23, Munster to G. F.O., tel. 7.6.84.
92. B. Blue Book : C. 4190, no. 62, encl. Granville to Ampthill, 7.6.84.
93. Die Grosse Politik, IV, no. 744, Munster to Bismarck, 7.6.84.
94. Gravnille's Papers, 29/180, Derby to Granville, 8.6.84.
95. B. Blue Book : C. 4190, no. 59, encl., Ampthill to Granville; 7.6.84.
97. Granville's Papers; 29/206, Granville to Ampthill, tel. 10.6.84.
98. F.O. : 64/1102, minute by Pauncefote, 15.6.84.
99. H. Perliamentary Debates, CCCLXXXIX, pp. 237—238.
100. G. White Book : op. cit. no. 24, Bismarch to Munster, 10.6.85.
101. B. Blue Book : C. 4190, no. 69, Granville to Ampthill, 14.6.84.
102. R.V.S. : III, H. Bismarck to Bismarck, 14.6.84.
103. F.O. : 64/1102, no. 169B, Granville to Ampthill, conf. 14.6.84.
104. Die Grosse Politik : IV, no. 745, H. Bismarck to Bismarck, 16.6.84.
105. Die Gross Politik : IV, no. 746, H. Bismarck to Bismarck, 17.6.84.
106. Granville's Papers : 29/178, Ampthill to Granville, 10.6.84.
107. Granville's Papers : 29/178, Ampthill to Granville, 14.6.84.
108. R . V . S ; III . H . Bismarck to Bismarck, 14, 6, 84.

109. R.V.S. : III, tel. no. 39,! Bismarck to H. Bismarck, 16.6.84.
110. Die Gross Politik : IV, no. 746, H. Bismarck to Bismarck, 17.6.84.
111. R.V.S. : III, no. 74, Munster to G.F.O., 17.6.84.
112. R.V.S. : III, no, 43, Bismarck to Munster, 18.6.84.
113. Gwynn & Tuckwell : The Life of Sir Charles Dilke, vol. II, p. 81.
114. F.O. : 64/1102, no. 180, Granville to Ampthill, 22.6.84., G. White Book : op. cit. no. 27, Munster, to G. F.O., 22.6.84., Die Grosse Politik, IV, no. 747, H. Bismarck to Bismarck, 22.6.84.
115. Fitzmaurice. : The Life of Lord Granville, vol. II, p. 355, 28.6.84.
116. H. Parliamentary Debates, CCLXXXIX, p. 1655.
117. H. Parliamentary Debates, CCLXXXIX, p. 1655.
118. G. White Book; op. cit. no. 28, Lippert to Bismarck, 4.6.84.
119 . G. white Book ; ibid , no 29 , Hatzfeldt to munster, 11.7.84.
120. B. Blue Book : C. 4190, no. 60, Derby to H. Robinson, tel. 17.6.84.
121. B. Blue Book : C. 4190, no. 63,, minite by the Ministers of the Cape Colony, 29.5.84.
122. B. Blue Book : C. 4190, no. 64,! De Pass to C.O., 26.6.84.
123. B. Blue Book : C. 4190, no. 65, C.O. to F.O., 27.6.84.
124. F.O. : 64/1102, minute by J. Pauncefote, 28.6.84.
125. B. Blue Book : C. 4190, no. 68, De Pass, to C.O., 4.7.84.
126. B. Blue Book ; C. 4190, no. 70, C.O. to F.O:, 8.7.84.
127. F.O. : 64/1102, minute by J. Pauncefote, 11.7.84.
128. B. Blue Book : 4190, no. 71, Robinbson to Derby, tel. 8.7.84.
129. B. Blue Book : C. 4190, no. 72, C.O. to F.O. 10.7.84.
130. B. Blue Book : C 4190, no. 74, Derby to Robinson, tel. 14.7.84.
131. B. Blue Book : C. 4190, no. 75, Granville to Amphill, 14.7.84.
132. Granville's Papers : 29/207, Gravnille to H. Bismarck, 13.7.84.
133. R.V.S. : IV, H. Bismarchk to Bismarck, 14.7.84.
134. R.V.S. : IV, munster to Bismarck, 14.7.84.
135. R.V.S. : IV, no. 7, Bismarck to G. F.O., 16.7.84.
136. B. Blue Book : C. 4262, no. 2, Ampthill to Hatzfeldt, 19.7.84.
137. B. Blue Book : C. 4262, no. 2, Ampthill to Granville, 25.7.84.
138. Langer, W. : European Alliances and Alignments, 1871—1890, pp. 251—318, De Freycinet, C. : La Question d'Egypt, pp. 333—334, 336—339, 342.
139. F.O. : 64/1048, no. 204, Granville to Ampthill, 14.7.84.
140. F.O. : 64/1048, no. 212, Granville to Ampthill, 21.7.84.
141. F.O. : 64/1048, no. 216, Granville to Ampthill, 24.7.84.
142. Granville's Papers : 29/178, Amphill to Granville, priv, 26.7.84.

143. Granvuille's Papers : 29/206, Granville to Malet, 26.11.84.
144. G. White Book : op. cit. no. 33, Bismarck to Munster, 24.7.74.
145. B. Blue Book : C. 4262, no. 2, encl., Gravnille, to Ampthill, 7.8.84.
١٤٦ ــ انظر ص ١٣٣ من هذا البحث .
147. G. White Book : op. cit. no. 37, Munster to Bismarck, 8.8.84.
148. R.V.S. : Bismarck to G. F.O., 13.8.84.
١٤٩ ــ انظر ص ١٣٢ من هذا البحث .
150. R.V.S. : v, H. Bismarck to Konigstein, 11.8.84.
١٥١ ــ انظر ص ١٣١ ــ ١٣٢ من هذا البحث .
152. G. White Book : op. cit. no. 31, Hatzfedt to Munster, tel, 21.7.84.
153. G. White Book : ibid. no. 32, Munster to Hatzfeldt, 22.7.84.
١٥٤ ــ انظر ص ١٣٠ من هذا البحث .
١٥٥ ــ انظر ص ١٣١ من هذا البحث .
156. G. White Book : op. cit. no. 34, Hatzfeldt to Lippert, tel. 26.7.84.
157. G. White Book : ibid. no. 35, Lippert to Hatzfeldt, tel. 28.7.84.
158. G. White Book : ibid. no. 36, Hatzfeldt to Munster, 2.8.84.
159. G. White Book : ibid. no. 39, Captain of Elizabeth to the Imperial Admirality in Berlin, tel. 14.8.84.
160. R.V.S. : V, von Plessen to G.F.O., tel. 16.8.84.
161. G. White Book : op. cit. no. 38, Lippert to Bismarck, 23.7.84.
162. G. White Book : ibid. no. 40, Hatzfeldt to von Plessen, 17.8.84.
163. G. White Book : ibid. no. 43, von Plessen to Bismarck, 18.8.84.
164. B. Blue Book : C. 4262, no. 5, F. O. to C. O., 20.8.84.
165. G. White Book : ibid. no. 41, Hatzfeldt to von Plaessen, 14.8.84.
166. B. Blue Book : C. 4262, no. 9, F.O. to C.O., 28.8.84.
167. G. White Book : op. cit. no. 42, Hatzfeldt to von Plessen, 22.8.84., B. Blue Book : C. 4262, no. 10, encl. I.
168. F.O. : 64/1103, no. 225, Amphill to Granville, 18.8.84.
169. Granville's Papers : 29/178, Ampthill to Granville, priv. 16.8.84.
170. Die Grosse Politik : no. 749, Bismarck to Munster, 12.8.84.
171. G. White Book : op. cit. no. 46, G. Consul in Cape Town to G. F.O., tel. 5.9.84.
172. G. White Book : ibid. no. 47, Busch to G. Charge d'affaires in London, 7.9.84.
173. B. Blue Book : C. 4262, no. 14, encl. Granville to B. Charge d'affaires in Barlin, I.9.85.
174. B. Blue Book : C. 4262, no. 42, B. Charge d'affaires in Berlin to Hatzfeldt, 22.9.84.

175. B. Blue Book : c. 4262, no. 32, enclo. Granville to B. Charge d'affaires in Berlin, 29.9.84.
176. B. Blue Book : C. 4262, no. 31, B. Charge d'affaires in Berlin to granville, 19.9.84.
177. G. White Book : op. cit. no. 50, Busch to von Plessen, 6.10.84.
178. F.O. : 64/1106, Procedings of Angra Pequena and West Coast Claions Commission, March—September, 1885.
179. F.O. : 244/384, no. 39 B, Gravnille to Malet, 19.10.84.
180. Granville's Papers : 29/179, Malet to Garnville, priv., 5.12.84.
181. B. Blue Book : : C. 4273, no. 148A, Malet to Granville, 24.1.85.
182. The Times, 24.12.84.p. 7.
183. Die Grosse Politik : IV, no. 753, memo. by H. Bismarck, 24.9.84.
184. German Diplomatic Documents, I.p. 186, memo. by H. Bismarck,5.10.84
185. Die Grosse Politik : IV, no. 760, H. Bismarck to Bismarck, 7.3.85.

References

A— Unpublished Documents :

1. F.O. : 64/1101,64/1102, 64/1103, 64/1106, 64/1144, 64/1108, 244/363, 244/384.
2. Reichsarchiv, Vermischtes Sudwestafrika, (R.V.S.), vols. I,II,III,IV,V,VI,.
3. Granville's Papers.

B— Published Documents :

1. British Blue Books :

C.4190, Corres. respecting the settlement at Angra Pequena, on the S.W. coast of Africa, August, 1884.

C. 4262, Corres. respecting the settlement at Angra Pequena, 1884.

C. 4265, Copy of a despatch from Earl of Derby to H. M. High Commissioner in S.W. Africa, relative to the estblishment of a German Protectorate at Angra Pequena, Dec, 1884.

2. German White Book : Angra Pequena, Dec. 1884.
3. Die Grosse Politik, [Berlin, 1922—1927.
4. German Diplomatic Documents, IV, London, 1928.
5. Hansard Parliamentary Debates.

C— General Books :

1. Fitzmaurice, E, : The Life of Granville, 2 vols. London, 1905.
2. Gwynn, S. &T uckwell, : The Life of Sir Charles Dilke, 2 vols., London, 1917.
3. Laurence, P. : The Life of John Xavier Merriman, London, 1930.

D— Periodical : The Times.